

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

حمزة خلافي

تحت عنوان:

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في معالجة

التضخم (حالة الجزائر 2001-2017)

نوقشت وأجيزت يوم: 24 جوان 2019

لجنة المناقشة:

د. زهير عماري

د. نور الدين قدوري

د. محمد صلاح

جامعة مسيلة

جامعة مسيلة

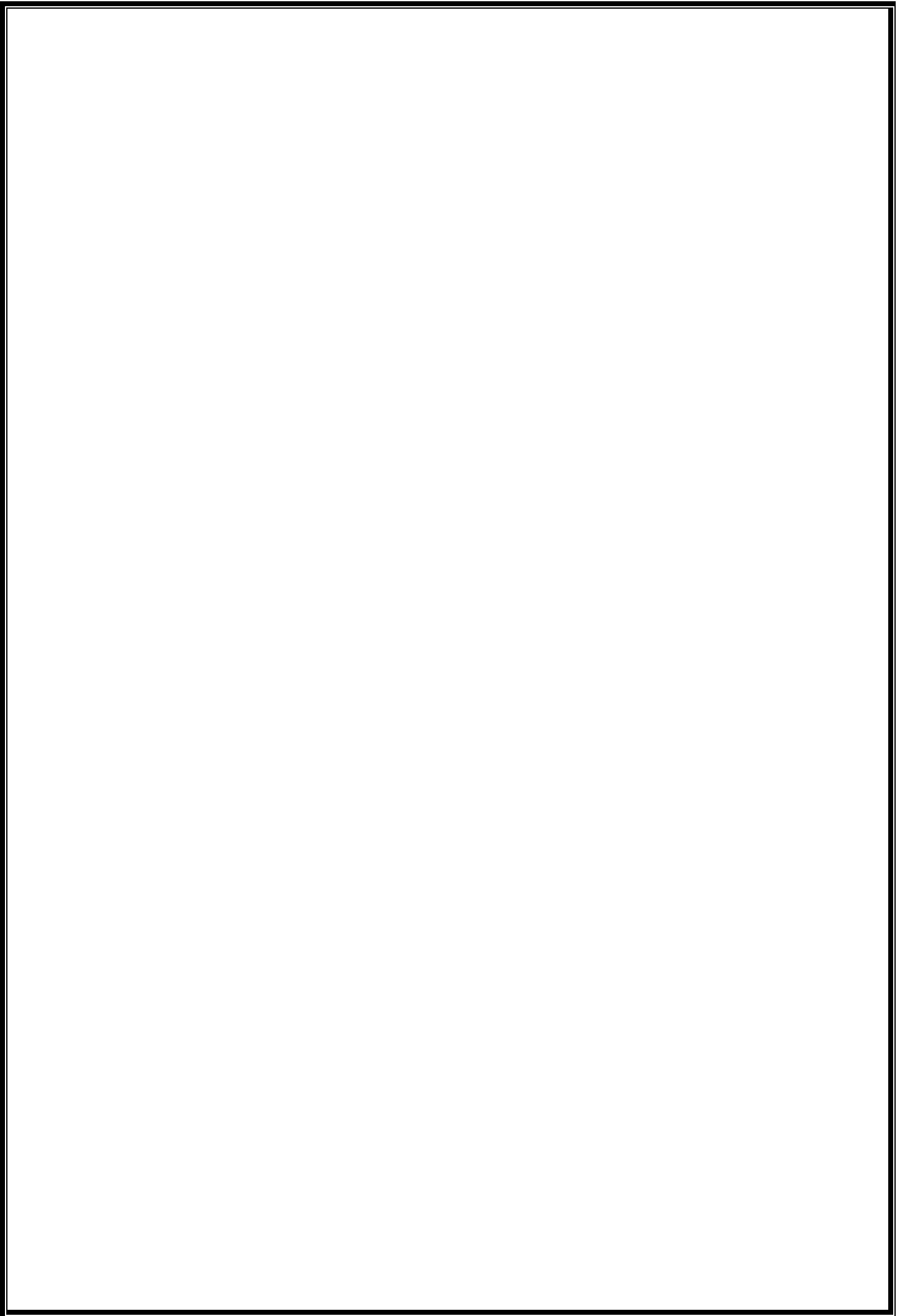
جامعة مسيلة

رئيسا

مشرفا و مقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

إلى التي رافقتني دعاؤها...روح والدتي الطاهرة التي تشهد نجاحي من بعيد أسكنها الله
فسيح جناته...

إلى الذي لم يبخل علي بالمساعدة والدعاء الوالد الكريم حفظه الله ورعاه وأطال في
عمره...

إلى عائلتي الكريمة عنوان الحب والأمان ...

إلى إخوتي وأخواتي رمز الوفاء ...

إلى رمز البراعة رحاب وأسيل وأيوب وشعيب وأمل...

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة...

إلى كل أستاذ توهج لنيير طريق العلم لي...

إلى كل طالب علم أقول "لا تترك الجهاد في سبيل الله" ...

إلى كل غيور عن دينه ووطنه...

إلى الذين أحببناهم في الله يوماً...

إلى كل من تمنى لي النجاح...

أهدي هذا العمل المتواضع...

... حمزة خلافي...

تشكرات

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقني
لطلب العلم، والذي استجاب لدعائي بالنجاح إنه سميع مجيب الدعاء..

الشكر والامتنان والعرفان بالجميل "للوالدين الكريمين" جمعني الله وإياهما في جنات
الفرديوس الأعلى إنه على كل شيء قدير...

أشكر الأستاذ المشرف نور الدين قدوري على اهتمامه الجاد بتمحيص العمل وسعة صدره
اتجاهي لإتمام هذا البحث.. حبا في الله واحتراما..

أشكر أساتذتي الكرام محمد صلاح، عجلان العياشي، زهير عماري، فتيحة بنابي، حنان
بوسكرة، نذير عبد الرزاق، موسعي ميلود، مصطفى حوحو، ناصر مغني، لخضر لقليطي،
العمرية لعجال، توفيق غفصي، عيسى حجاب، علي سنوسي، علي عيشاوي، مبروكة
حجار، الأستاذة حاج موسى، عبد الحليم لعشاش، عبد الرشيد عريوة.. جزاهم الله خيرا..
أشكر معلمتي في مرحلة الابتدائي زهية قرباص التي علمتنا حب العلم طيلة ستة أعوام...
وفاء واحتراما...

أشكر أساتذتي في مرحلة المتوسط مبروك بن بتيش، شنان عامر، هاشمي منير، آمنة
زاوي، أحمد باي عبد الوهاب، حياة قلقول، أستاذة الرياضيات بركات،،،،،

أشكر أساتذتي في مرحلة الثانوي أستاذة الرياضيات كتفي، ناصر زغلاش، أستاذة الأدب
العربي بن حليلة شفاها الله، دوغة رابح،،،،،

أشكر كل من ترك أثرا إيجابيا في نفسي خلال مسيرتي العلمية

شكرا شكرا لكل من دعا لنا في ظهر الغيب

شكرا شكرا لمن شجعنا وآمن بقدراتنا

شكرا لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الأصدقاء والزملاء
"بولنوار بلعباسي، سمير سليم، سليم دفاف"

وشكر خاص للأخ عزت أحمد صاحب مكتبة باب الجامعة والأخ مولود بوسعدية.

..حمزة خلافي..



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
.I	إهداء
.II	تشكرات
.III	الملخص
.IV	فهرس المحتويات
.V	فهرس الجداول والأشكال
أ - و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية	
42-08	
08	مدخل الفصل
09	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتضخم
09	المطلب الأول: مفهوم التضخم
09	الفرع الأول: تعريف التضخم
10	الفرع الثاني: اسباب التضخم
10	الفرع الثالث: أنواع التضخم
11	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم
11	الفرع الأول: أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني
12	الفرع الثاني: تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي
12	الفرع الثالث: تراجع القيمة الحقيقية للنقود
12	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم
13	الفرع الأول: نظريات الطلب المفسرة للتضخم
15	الفرع الثاني: نظريات العرض المفسرة للتضخم
15	الفرع الثالث: تفسير النظرية الهيكلية للتضخم
16	المطلب الرابع: طرق قياس التضخم
16	الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار
17	الفرع الثاني: معايير الكشف عن الفجوة التضخمية
20	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والسياسة المالية
20	المطلب الأول: السياسة المالية مفهومها وأدواتها

20	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
21	الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية
24	المطلب الثاني: السياسة النقدية مفهومها وأدواتها
24	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
25	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
27	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية والسياسة المالية
27	الفرع الأول: النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي
28	الفرع الثاني: التشغيل واستقرار الأسعار
30	المطلب الرابع: التحكم في التضخم بالسياستين النقدية والمالية
30	الفرع الأول: السياسة المالية وعلاج التضخم
31	الفرع الثاني: السياسة النقدية وعلاج التضخم
33	المبحث الثالث: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
33	المطلب الأول: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية
33	الفرع الأول: الآثار النقدية للسياسة المالية
34	الفرع الثاني: الآثار المالية للسياسة النقدية
35	المطلب الثاني: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
35	الفرع الأول: تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
36	الفرع الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
37	الفرع الثالث: أنواع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
37	المطلب الثالث: متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
38	الفرع الأول: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
38	الفرع الثاني: ترتيبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
40	المطلب الرابع: الآثار المترتبة على عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية
40	الفرع الأول: هيمنة السلطة المالية
40	الفرع الثاني: هيمنة السلطة النقدية
41	الفرع الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها
42	ملخص الفصل

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال
الفترة (2001-2017)

80-44

44	مدخل الفصل
45	المبحث الأول: طبيعة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
45	المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار وقياس التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
45	الفرع الثاني: مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
47	الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
49	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
49	الفرع الأول: معيار الاستقرار النقدي او الضغط التضخمي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
52	الفرع الثاني: معيار فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
53	الفرع الثالث: معيار الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
56	المبحث الثاني: طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
56	المطلب الأول: طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
56	الفرع الأول: اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)
56	أولاً- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)
57	ثانياً- البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)
59	الفرع الثاني: اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)
59	أولاً- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)
60	ثانياً- البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)
61	المطلب الثاني: طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
61	الفرع الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

62	أولاً- الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
63	ثانياً- مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
65	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
65	أولاً- الأدوات الكمية التقليدية لسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
67	ثانياً- الأدوات الكمية المستحدثة خلال الفترة (2001-2017)
70	المبحث الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
70	المطلب الأول: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
70	الفرع الأول: واقع شروط وترتيبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر
70	أولاً- درجة استقلالية بنك الجزائر
71	ثانياً- درجة تطور وعمق السوق المالي الجزائري
73	الفرع الثاني: سياسة الدين العام في الجزائر والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017
74	أولاً- سياسة الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
75	ثانياً- عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
75	المطلب الثاني: تقييم فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
76	الفرع الأول: تحليل مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة (2001-2009)
76	الفرع الثاني: مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة (2010-2014)
77	الفرع الثالث: أسباب فشل السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
80	ملخص الفصل
82	الخاتمة
87	قائمة المصادر والمراجع

فهرس

الاشكال

والجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
45	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-01)
45	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	(2-02)
47	تطور الناتج الحقيقي والناتج الإسمي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-03)
48	تطور الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-04)
50	تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2018-2001	(2-05)
52	فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-06)
54	تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-07)
66	نسبة الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-09)
68	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-10)
71	تطور معدل تمويل الاقتصاد بالسوق المالي الجزائري خلال الفترة (2017-2001)	(2-11)
73	تطور إجمالي الدين العام للجزائر خلال الفترة (2004-2017)	(2-11)
74	تطور عجز الموازنة في الجزائر وإسهام صندوق ضبط الموارد في تمويله (2017-2001)	(2-12)

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
45	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-01)
47	تطور الناتج ومؤشر مكمش الناتج في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	(2-02)
50	معيار الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-03)
52	فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-04)
54	تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-05)
56	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	(2-06)
58	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(2-07)
58	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2009-2005)	(2-08)
59	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	(2-09)
60	توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	(2-10)
62	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-11)
64	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-12)
66	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-13):
66	تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)	(2-14)
68	تطور معدلات الأدوات الكمية المستحدثة من طرف بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2017-2001)	(2-15)
71	مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري للفترة (2017-2001)	(2-16)
73	تطور الدين العام والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)	(2-17)

مقدمة عامة

تمهيد:

تسعى السياسات النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات التي تصيب توازن الاقتصاد الكلي كالارتفاع في المستوى العام للأسعار والمعبر عنه بالتضخم، كما تسعى هاتين السياستين إلى تحقيق أهداف أخرى أبرزها زيادة الناتج والتشغيل، ونظرا للتضارب بين الأهداف؛ تسعى السياسة المالية لتحقيق هدي النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل، بينما تهتم السياسة النقدية بالحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا ما يخلف آثارا متبادلة غير مرغوبة بين السياستين تتوقف حدتها على درجة قوة وهيمنة كل سياسة، ونظرا لهذا التداخل يستلزم التنسيق بين هاتين السياستين دون أي تعارض قد يحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة.

ولقد سعت الجزائر من خلال البرامج التنموية والتي تقوم على مرتكزات كينزية إلى إعطاء دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد، خاصة وأن ذلك تزامن مع تحسن عائدات المحروقات خدمة للتنمية وتدنية معدلات البطالة التي فاقت 30% في العشرية السابقة، غير أن نظام الأولوية بين أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور جعل الاقتصاد الوطني يواجه تشوهات وآثارا عديدة أبرزها الممارسات الاحتكارية وارتفاع الأسعار، رغم جهود واضعي السياسات الاقتصادية في إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر من خلال الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقروض، وهذا في إطار التفاهم المشترك بين السلطة المالية والسلطة النقدية لبلوغ الأهداف المسطرة.

❖ الإشكالية:

سعت الجزائر من خلال السياسة الاقتصادية المطبقة في فترة الدراسة إلى تحقيق أهدافها الأربعة، الأمر الذي استلزم التنسيق بين أهم أداتين للسياسة الاقتصادية هما السياسة المالية والسياسة النقدية، غير أن تعدد الأهداف والتضارب بينها قد يحول دون تحقيق كل الأهداف مجتمعة، بما فيها التحكم في التضخم والذي من شأنه أن يترك آثارا سلبية على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية:

- هل أسهم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية أسئلة أخرى فرعية، تتمثل في ما يلي:

✓ ما هي متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؟

✓ ما هي طبيعة وأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

✓ ما هو واقع ترتيبات وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

✓ كيف أثرت كل من السياستين النقدية والمالية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

❖ الفرضيات:

من أجل تقديم إجابة مبدئية عن الإشكالية المطروحة في الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الأولى: تتمثل متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في استقلالية البنك المركزي.

✓ الفرضية الثانية: يرجع التضخم في الجزائر لأسباب نقدية ومالية نتيجة تزايد الإنفاق العام وحجم الكتلة النقدية.

✓ الفرضية الثالثة: مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية غير كاف بسبب غياب الترتيبات والشروط اللازمة للتوفيق بين أدوات السياستين.

✓ الفرضية الرابعة: أدى التوسع المالي والنقدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية علمية نظرية كونه يعالج أحد أهم الاختلالات الاقتصادية وهو التضخم من خلال تعاقب النظريات الاقتصادية المفسرة له والكشف عن أسبابه الرئيسية في الاقتصاديات النامية، بالإضافة إلى أنه يتطرق إلى أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية هما السياسة المالية والسياسة النقدية ودورهما مجتمعان للحفاظ على استقرار الأسعار.

كما أن للدراسة أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري كونه يعالج إشكالية التوفيق بين أهم أداتين للسياسة الاقتصادية هما السياسة المالية والسياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

والتي تميزت بفوائض مالية تستوجب التخطيط قبل إنفاقها، وذلك من أجل تجنب الآثار غير المرغوبة في الاقتصاد كارتفاع معدلات التضخم.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الإلمام بالجوانب النظرية للتضخم وكذا التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؛
- ✓ الكشف عن أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؛
- ✓ التعرف على طبيعة السياسات النقدية والمالية المطبقة في الجزائر؛
- ✓ معرفة مستوى التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وفعاليتها في تحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة؛
- ✓ الكشف عن السلطة المهيمنة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة.

❖ حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في الدور الذي تؤديه عملية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أما حدودها الجغرافية فقد شملت الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، بينما الحدود الزمنية فقد حُصصت للدراسة للفترة (2001-2017).

❖ مبررات ودوافع اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، الى الأسباب التالية:

- ✓ كونه يرتبط بالتخصص - اقتصاد نقدي وبنكي -
- ✓ التوسع المالي الحاصل في الاقتصاد الجزائري من خلال المبالغ المنفقة في إطار البرامج التنموية من جهة، وزيادة المدخرات عن حجم الاستثمار من جهة أخرى؛ كل هذا كان دافعا للكشف عن الأثر على متغيرات الاقتصاد الكلي والتضخم بصفة خاصة؛
- ✓ الوقوف على حقيقة التنسيق من عدمه بين السياستين أو الكشف عن هيمنة السلطة المالية في الاقتصاد الجزائري.

❖ المنهج المستخدم:

تتطلب الدراسة إبراز المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، وكذا الإحاطة بها من الناحية التطبيقية، ويقودنا هذا إلى الاعتماد على منهجين هما:

✓ المنهج الاستنباطي: يستعمل هذا المنهج في الفصل النظري من أجل الإلمام بكل الجوانب التي تتعلق بمفاهيم التضخم والسياسات النقدية والمالية والتنسيق بينها، من خلال أداة التوصيف.

✓ المنهج الاستقرائي: يستخدم في الفصل التطبيقي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، واستنتاج الآثار التي يتركها التنسيق من عدمه على معدلات التضخم.

❖ الدراسات السابقة:

من الدراسات التي اهتمت بمعالجة التضخم من خلال التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ما يلي:

01- دراسة عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي "خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2018/2017.

هدف الباحث إلى تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية، بالإضافة إلى إبراز أهمية التنسيق بين هاتين السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، وإبراز ضرورة توفير المجال المؤسسي المساعد على كفاءة ونجاح التنسيق بين السياستين.

وقد خلص الباحث إلى أن تنفيذ السياستين النقدية والمالية في الجزائر لا زال يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وأن تنفيذ سياسة مالية توسعية في الجزائر أسهم في إيجاد عجز مالي في الميزانية العامة وبالتالي انعكس ذلك على الأسعار، ومن جهة أخرى نجم عن الموجودات الخارجية زيادة التوسع النقدية والذي أثر على معدلات التضخم بالارتفاع.

تشارك دراستنا مع دراسة عبد الجليل شليق في دور السياسات النقدية والمالية في معالجة التضخم غير أن الباحث اهتم بالاختلالات الاقتصادية المختلفة مثل البطالة واختلاف ميزان المدفوعات والتضخم أما دراستنا فاقترحت على دراسة التضخم.

02- دراسة جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2016/2015.

هدفت الباحثة إلى إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية وتحليل فعالية السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، كما هدفت إلى دراسة استهداف التضخم في الجزائر والتعرف على أسبابه المنشئة إضافة إلى محاولة البحث عن الشروط الضرورية لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

وتوصلت الباحثة إلى محدودية قدرة السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم في الجزائر وذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط، وإنما هيكلية والمتمثلة في العوامل الخارجية.

اشتركت دراستنا مع دراسة الباحثة في إبراز دور السياسة النقدية في التحكم في عرض النقود، واختلفت معها في أنها تطرقت إلى اتجاه جديد للسياسة النقدية هو سياسة استهداف التضخم.

03- دراسة حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (2000-2009) - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المسيلة، 2011/2012.

هدف الباحث إلى الإلمام بكيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على الوضعيات المختلفة للاقتصاد للوصول إلى حالة التوازن والاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى إبراز خصائص هذه السياسات والتأكد على ضرورة تكيفها من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية بما فيها التضخم.

وقد توصل الباحث إلى أن بنك الجزائر اتبع سياسة حذرة مفادها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم من خلال استحداث أدوات جديدة مثل استرجاع السيولة عن طريق المناقصات، كما أن التوسع في النفقات العامة أدى إلى تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة.

كما توصل الباحث إلى أن السياستين النقدية والمالية تبقى غير فعالة نسبيا على المستوى الداخلي، وذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة وعرضة الاقتصاد الوطني للفجوات التضخمية نتيجة ارتفاع حجم الكتلة النقدية.

يشارك الباحث مع دراستنا في كيفية وواقع معالجة التضخم، ويختلف معها في أنه قام بدراسة البطالة كاختلال اقتصادي إلى جانب التضخم.

❖ صعوبات الدراسة:

- تمثلت الصعوبات التي تعرضت لنا خلال الدراسة في ما يلي:
- ✓ الاختلاف والتضارب في الأرقام والإحصائيات بين التقارير الصادرة عن بنك الجزائر وقوانين المالية والديوان الوطني للإحصائيات؛
 - ✓ قلة المراجع في ما يتعلق بموضوع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.


❖ هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية؛ تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين:

الفصل الأول كان تحت عنوان "الإطار المفاهيمي للتضخم والسياستين النقدية والمالية" تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول يتعلق بالمفاهيم النظرية للتضخم، والمبحث الثاني خُصص للمفاهيم المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية، وفي المبحث الثالث لدراسة طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

الفصل الثاني فكان تحت عنوان "تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر 2001-2017" وكان ضمنه هو الآخر ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لدراسة طبيعة التضخم في الاقتصاد الجزائري، بينما وضح المبحث الثاني طبيعة السياستين النقدية والمالية المطبقة، أما المبحث الثالث فقد خُصص لدراسة فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر 2001-2017.

وختمنا الدراسة بمجموعة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات والتوصيات وقائمة المراجع.



الفصل الأول:
التجارة الإلكترونية
و العقد الإلكتروني

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتضخم

والتنسيق بين السياستين

النقدية والمالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتضخم

المبحث الثاني: مفاهيم حول السياسة النقدية والمالية

المبحث الثالث: طبيعة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

مدخل الفصل:

تعاني أغلب الدول من الاختلالات الاقتصادية، والتي من شأنها أن تمس بالاستقرار الذي يخدم الوحدات الاقتصادية داخل الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى انحرافات قد تمس بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ويعتبر التضخم أحد الاختلالات الاقتصادية التي تضعف بنية ومدخرات الاقتصاد الوطني لما له من آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى التأثير المباشر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي على القدرة الشرائية للوحدة النقدية وينعكس ذلك أيضا على الدخل والأسعار.

و تسعى السياسة الاقتصادية الكلية عن طريق السياستين النقدية والمالية إلى التقليل من حدة التضخم عن طريق آليات تسمح بتجنب التعارض بين هاتين السياستين، وذلك لزيادة فعالية كل منهما عن طريق التنسيق والتكامل وإعطاء الدور للسياسة المناسبة.

ومن أجل إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالتضخم وإشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتضخم

المبحث الثاني: مفاهيم حول السياسة النقدية والمالية

المبحث الثالث: طبيعة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتضخم

يعتبر التضخم من الاختلالات الاقتصادية وله آثار سلبية على المتغيرات الحقيقية والنقدية داخل الاقتصاد، وبالتالي التأثير على التوازن الاقتصادي العام.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة تشير إلى ارتفاع الأسعار وذلك بغض النظر عن أسباب هذه الظاهرة، كما أن له أنواعا متعددة سنقوم بذكرها.

الفرع الأول: تعريف التضخم

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للتضخم، ونوجز في ما يلي مجموعة من التعاريف:

التعريف الأول: التضخم هو "الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد."¹

التعريف الثاني: التضخم هو ارتفاع مستمر وملمس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة النقود.²

التعريف الثالث: التضخم هو ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.³

وتستند فكرة المستوى العام للأسعار على أساس اختيار عدد محدود من السلع والخدمات المتداولة في السوق، أي مستوى أسعار متوسط لسلة من السلع والخدمات، ولا يوجد مستوى واحد للأسعار بل هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار، حيث تتعدد طبقا لتعدد الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار أو قيمة النقود.⁴

ويمكن إعطاء تعريف جامع لظاهرة التضخم إذ أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار التي يصاحبها انخفاض في القدرة الشرائية للنقود، بسبب الإفراط في عرض النقود أو

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 139.

² - محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص 79.

³ - هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 285.

⁴ - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات عرضها، أو بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يرجع الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى أسباب حقيقية ونقدية يمكن إجمالها في ما يلي:¹

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي؛
- التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك؛
- تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد؛
- الارتفاع في الأجور؛
- التوقعات والأوضاع النفسية؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في رأس المال العيني؛

الفرع الثالث: أنواع التضخم

يوجد أكثر من معيار لتصنيف التضخم، ولعل أهمها معيار السرعة التي ترتفع فيها الأسعار، وحسب هذا الأخير يمكن ذكر الأنواع التالية للتضخم:

1- **التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً؛ أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئاً.² وسبب البطء في ارتفاع الأسعار هنا هو اعتدال الطلب الكلي.³

2- **التضخم الدوري:** أو الجاري هو التضخم الذي يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتتعاكس تأثيراتها في ارتفاع المستوى العام للأسعار كلما قارب

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 148-152.

² - المرجع نفسه، ص 148.

³ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،

2004، ص 449.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل.¹ أي أن معدل التضخم يكون ثابتاً، وفي هذه الحالة يكون التضخم مستهدفاً.

3- **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي يحدث عند تدخل الحكومة في تحديد المستويات العليا للأسعار حين تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعها، حيث يكون هذا الارتفاع مؤقتاً.²

4- **التضخم الظاهر:** هو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود.³

5- **التضخم المستورد:** هو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار السلع المستوردة.⁴

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم آثار اقتصادية من شأنها ترك انحرافات غير مرغوبة على مسار تحقيق الأهداف كاختلال النشاط الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية للنقود، بالإضافة إلى غياب التوزيع العادل للدخل الوطني.

الفرع الأول: أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلاً الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، فخلال فترة التضخم ترتفع الدخول النقدية بمعدلات تفوق ارتفاع الدخول الحقيقية من جهة، ومن جهة أخرى كلما اقتربنا من التشغيل الكامل كلما تناقص معدل نمو الدخل الحقيقي.⁽⁵⁾

¹ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 448-449.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 147.

³ - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 449.

⁴ - سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة

1996-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،

2010/2009، ص 137.

⁵ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 152-153.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الثاني: تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي

يؤثر التضخم على هيكل الإنتاج الوطني فيعيق ترتيب الصناعات حسب درجة الأرباح وكذلك حسب الطلب، وبالتالي تشوه في نمو القطاعات الإنتاجية واختلال من الإنتاج والخدمات؛ أي تنمو الخدمات بمعدلات مرتفعة بينما الصناعات الثقيلة والإنتاجية تنمو بمعدلات أقل مما يدفع المستثمرين للانتقال من الإنتاج إلى الخدمات.¹

الفرع الثالث: تراجع القيمة الحقيقية للنقود

عند ارتفاع الأسعار مباشرة يرفع المستثمرون والتجار ثمن السلع والخدمات وبالتالي ترتفع معدلات أرباحهم في حين تبقى الأجور على حالها مما يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية للأجور؛ أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من هذه الأجور.² كما يمكن أن تتولد عن التضخم آثار أخرى لعل أهمها:³

- تدهور القيمة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى انخفاض الادخار وبالتالي ضعف تكوين الرأسمالي؛

- تشجيع الاكتناز وبالتالي انخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد؛
- العمل على تحقيق أرباح سريعة بدل من تطوير الإنتاج والنهوض به؛
- التأثير على نمط الإنتاج بعيدا عن السلع الضرورية اتجاه السلع الكمالية التي لا يتأثر الطلب عليها؛

- في حالة التضخم يكون تفضيل السيولة منخفضا جدا نتيجة استمرار الهبوط في قيمة النقود.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

اختلفت الآراء حول تفسير التضخم فمن النظريات من يرجعه إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بجانب الطلب ومنهم من يهتم بجانب العرض، بالإضافة إلى النظرية الهيكلية التي ترجع التضخم إلى الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي للقطاعات داخل الاقتصاد.

¹ - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، د ن، سوريا، ب ت، ص ص 265-266.

² - المرجع نفسه، ص 267.

³ - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 215-216.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الأول: نظريات الطلب المفسرة للتضخم

تهتم هذه النظريات بالطلب الكلي باعتباره سبب التضخم وفيما يلي نستعرض آراء وتفسيرات المدارس الاقتصادية التالية:

أولاً- النظرية الكلاسيكية: أو النظرية الكمية للنقود، حيث ترجع التغير في المستوى العام للأسعار للتغير الذي يطرأ على كمية النقود المعروضة؛ إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سببه الرئيسي هو زيادة المعروض من النقود في ظل ثبات حجم كل من المعاملات وسرعة تداول النقد، فحسب فرضية ثبات العرض الكلي فإن أي زيادة في حجم النقود ستؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يُرجع الكلاسيك التضخم إلى أسباب نقدية تؤثر بشكل مباشر على الطلب الكلي نحو الارتفاع في ظل ثبات العرض.¹

وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته فهو يفرض ضريبة على كل من يحتفظ بأرصده النقدية عند ارتفاع الأسعار؛ في حين يميل الأفراد للتخلص من النقود حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية.²

ثانياً- النظرية الكينزية: أزمة الكساد العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي أدت إلى التشكيك في نظرية كمية النقود - الكلاسيكية- لعدم توافق الدلالات الإحصائية فاستُبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق؛ أي أن أسعار السلع والخدمات سترتفع إذا كانت هناك زيادة في الدخل والإنفاق عند الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل.³ حيث يترتب على الوصول إلى هذه المرحلة صدمات جديدة.

تسمى هذه النظرية بنظرية فائض القيمة، حيث يتحدد التوازن في الاقتصاد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي وأن أي زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي أحتماً ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما أن زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي تؤدي إلى الكساد.⁴

¹- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص 391.

²- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 199.

³- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 452.

⁴- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

ويفسر كينز التضخم بمرحلتين أساسيتين نوضحهما كالتالي:

• **المرحلة الأولى:** نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أو الزيادة في الإنفاق العام تكون هناك زيادة في الطلب الكلي.¹ مما يسبب ارتفاع بسيط في الأسعار بحكم أن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، لكن مع زيادة الإنفاق يقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل فتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم يسمى "التضخم الجزئي"، ويظهر هذا الأخير قبل الوصول إلى التشغيل الكامل.

وتتمثل أسباب هذا الارتفاع الطفيف في الأسعار إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات، بالإضافة إلى ممارسات الضغوط على أصحاب العمل من طرف نقابات العمال لرفع الأجور، كما يمكن أن يكون سببه الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، هذا التضخم - حسب كينز - يحفز المنتجين على الزيادة في الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.²

• **المرحلة الثانية:** عند وصول الطاقات الإنتاجية إلى أقصى حد من تشغيلها ترتفع الأسعار باستمرار لوجود فائض الطلب، بسبب الزيادة المستمرة في الإنفاق العام والاستهلاك - شروط عمل المضاعف غير متوفرة - لأن الوصول إلى هذه المرحلة ما هو إلا مواجهة صدمات جديدة، ويسمى كينز هذا التضخم بالتضخم البحت. وحسب كينز يحدث هذا النوع من التضخم في الدول الصناعية المتقدمة القادرة على استغلال كل الموارد المتاحة، بالإضافة إلى توفرها على أسواق ذات كفاءة عالية.³

ثالثا- النظرية المعاصرة: حسب فريدمان توجد علاقة قوية بين كمية النقود والدخل الوطني إذ توجد حالة ارتباط بين الكتلة النقدية والدورة الاقتصادية، فهو يرى أن التضخم ظاهرة نقدية ومصدره هو نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو الإنتاج أي أن مصدر ارتفاع الأسعار هو زيادة الرصيد النقدي عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁴

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 80.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 143.

³ - المرجع نفسه، ص 144.

⁴ - عمير شلوفي، التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص 30.

الفرع الثاني: نظريات العرض المفسرة للتضخم

استخدمت نظرية العرض والتكاليف بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد¹ وهو ما يعرف بالركود التضخمي.

يسمى تضخم العرض لأنه مرتبط بتكاليف الإنتاج، ويحدث بسبب محاولة رفع الأجور وبالتالي زيادة التكاليف (أجور ورواتب العمال) وهو الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأسعار من طرف المنتجين، كما يمكن أن يكون سبب ارتفاع الأسعار هو الاحتكار ولو في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع الإنفاق.²

وتتصدر مصادر التضخم - حسب جانب العرض - في اتجاهين؛ أولهما ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي والثاني ضيق قاعدة الموارد الإنتاجية، أي قصور العرض الكلي عن مواجهة الطلب الكلي. بينما الثاني ارتفاع تكلفة المنتجات المستوردة والمنتجة في الدول الصناعية، وفي هذا الصدد هناك إشارة إلى التضخم المستورد.³

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى تضخم التكلفة - أي جانب العرض - ما يلي:⁴

- زيادة أرباح أصحاب العمل والتي تؤدي بالعمال للمطالبة برفع الأجور (ضغوط النقابات) كما أن الزيادة في الطلب على العمل ترفع من تكلفة الاستفادة من الكفاءات؛
- ارتفاع مستوى أسعار المنتجات المستوردة خاصة الاستهلاكية منها وتلك التي تدخل في العملية الإنتاجية؛
- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال المستثمرة أو زيادة الضرائب.

الفرع الثالث: تفسير النظرية الهيكلية للتضخم

حسب هذه النظرية فإن أسباب الارتفاع في المستوى العام للأسعار هو الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي، الأمر الذي يستوجب البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة هذه الاختلالات، وتتمثل هذه الأخيرة في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الوطني.⁵

¹ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 454.

² - رجاء الربيعي، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 21.

³ - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 191.

⁴ - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 297 - 298.

⁵ - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 402.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

كما يمكن تفسير التضخم حسب هذه النظرية بتلك التغيرات الداخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي، وأيضا وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضاً إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد.¹

ويمكن أن ترتفع الأسعار بسبب زيادة الطلب أو ضغوط التكاليف في بعض الصناعات والتي تؤثر بدورها على أسعار سلع أخرى تستعمل منتجاتها كمدخلات في عملية الإنتاج، وقد يحصل ذلك على الرغم من التوازن بين الطلب والعرض.²

المطلب الرابع: طرق قياس التضخم

يتم قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار، بالإضافة إلى معيار الفجوة التضخمية والتي تتضمن كل من معيار الاستقرار النقدي، معيار فائض الطلب ومعيار الإفراط النقدي.

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشرات التي تعبر عن التضخم وتختلف باختلاف الهدف من إجراء الدراسات والبحوث.

تمثل الأرقام القياسية للأسعار سلسلة من الأرقام التي توضح التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة يطلق عليها فترة (سنة) الأساس، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود مستوى واحد للأسعار؛ وإنما هناك أنواع مختلفة من مستويات الأسعار تتعدد طبقاً لتعدد وتنوع الأغراض المقصودة من دراسة تغيرات الأسعار (قيمة النقود).³

$$\pi = \frac{P1-P0}{P0}$$

و يُعبر عن التضخم بشكل عام وفق العلاقة التالية:

¹ - عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 458 - 459.

² - إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الجزء الأول، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 65.

³ - محمد حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 73 - 74.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

حيث أن: π : هو معدل التضخم؛

P_1 : هو السعر في السنة الجارية (سنة المقارنة)؛

P_0 : هو السعر في سنة الأساس.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين للأرقام القياسية هما الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (مؤشر لاسبير)، ومكمش الناتج (الرقم القياسي لباش).

أولاً- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك: يُعبر هذا المؤشر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات الضرورية كالغذاء، الملابس السكن والنقل والتعليم.¹

ويحسب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالعلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث أن: P_1 : الأسعار الجارية. P_0 : الأسعار الثابتة. Q_0 : الكميات الثابتة. Q_1 : الكميات الجارية مع العلم أنه يوجد نوعان للأرقام القياسية للأسعار الاستهلاك؛ هما أسعار التجزئة وأسعار الجملة.

ثانياً- الرقم القياسي الضمني: يعرف أيضا بمؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي، يقيس أسعار كل ما أنتج من سلع وخدمات في الاقتصاد.² ويشمل المخفض الضمني جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء.³

$$ILP = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{P_0 \times Q_1} \times 100$$

ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

الفرع الثاني: معايير الكشف عن الفجوة التضخمية

إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار توجد طرق أخرى لقياس الارتفاع للمستوى العام في الأسعار، ينصب تركيزها على قياس الاختلالات النقدية والفجوات بين العرض والطلب، ونلخص هذه المعايير فيما يلي:

أولاً- معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: يستند هذا المعيار على أفكار النظرية الكمية الحديثة القائلة أن التضخم يكون عند اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود و الزيادة في

¹- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط2، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 193.

²- المرجع نفسه، ص 193.

³- أسماء نويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014/2013، ص 59.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الناتج الحقيقي، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الحقيقي سوف تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق هذا الارتفاع فقط من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في الكمية المعروضة منها.¹

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة: $B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$

حيث أن: **B**: معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الدخل.

ويقيس هذا المعدل مدى الاستخدام الأمثل للاتئمان المصرفي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي.²

ثانيا- معيار فائض الطلب: حسب كينز فإن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في سوق السلع والخدمات ينجر عنه ارتفاع الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية تقود الاقتصاد إلى تضخم حقيقي.³ وبالتالي فإن فائض الطلب أو الفجوة التضخمية المتوقعة في المستقبل هي مقدار الطلب الفعال والمتوقع الذي يُقاس بالأسعار الجارية مطروحا منه القيمة الكلية المتوقعة للسلع والخدمات المتاحة للفترة المقبلة مقاسة بأسعار فترة الأساس وأن هذا الفائض المتوقع حدوثه سوف يجذب الأسعار نحو الارتفاع.⁴

ويحسب الاختلال حسب هذا المعيار كما يلي:

$$D_x = C_p + C_G + I + \Delta S + X - M - Y$$

حيث أن: **D_x**: إجمالي فائض الطلب.

C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_G: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية

¹- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 32.

²- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 20.

³- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 22.

⁴- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 193.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

ΔS : التغير في المخزون بالأسعار الجارية.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

$X-M$: صافي التعامل الخارجي (صافي الصادرات)

ثالثاً - معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار.¹ حيث أن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.²

يتم تحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عن مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن:

M^t : حجم الإفراط النقدي.

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها ب M_2 .

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية

المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\lambda = M_t / Y_t$$

¹ - محمد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 194.

² - بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصه والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

المبحث الثاني: مفاهيم حول السياستين النقدية والمالية

تعد السياستين النقدية والمالية أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية باعتبار إحداها تتعلق بتنظيم حجم الكتلة النقدية ومراقبتها عن طريق السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية، وتتعلق الأخرى بالتأثير في موارد الدولة المالية وكذا إنفاق هذه الموارد لتحقيق هدفى النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل.

المطلب الأول: السياسة المالية مفهومها وأدواتها

ارتبطت السياسة المالية بمفهوم تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي، باعتبارها قطبا يحفظ الأمن والاستقرار داخل الاقتصاد بالإضافة إلى كونها قطاعا ينافس القطاع الخاص، وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية عن عمل الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وقد تطور هذا المفهوم بتطور مفهوم الدولة.

أولاً- تعريف السياسة المالية

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للسياسة المالية، وفي ما يلي بعض من هذه التعاريف:

التعريف الأول: السياسة المالية هي "توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات والنفقات الحكوميتين، وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة

التعريف الثاني: السياسة المالية هي الأداة التي تستعملها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.¹

التعريف الثالث: السياسة المالية هي استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد، وتستخدم الحكومات السياسة المالية عادة لتعزيز النمو القوي والمستدام وتقليل أعداد الفقراء.²

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 99.

² ضياء مجيد الموسوي، إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 6.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

من التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة المالية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة باعتبارها سلطة ذات سيادة، من أجل تحديد الإيرادات العامة وكيفية تحصيلها وإنفاقها، وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف العامة للدولة.

ثانياً - اتجاهات السياسة المالية

يمكن التمييز بين الاتجاه التوسعي والاتجاه الانكماشى للسياسة المالية.

1- **السياسة المالية التوسعية:** يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، وبالتالي قصور الطلب الكلي عن مواجهة العرض الكلي، الأمر الذي يتطلب إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وذلك عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو المزج بينهما معاً، حيث أن لزيادة الإنفاق العام نفس أثر تخفيض الضرائب.¹

2- **السياسة المالية الانكماشية:** يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من الارتفاع في المستوى العام للأسعار (ضغوط تضخمية)، أي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وما يترتب على ذلك من الآثار السلبية على توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع وكذا سوء توجيه الاستثمارات والاختلال في معدلات نمو الناتج، وبالتالي تتدخل الدولة باتباع سياسة مالية انكماشية لتخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بينهما معاً.²

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في كل من سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، وكذا الدين العام.

أولاً- سياسة الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، وذلك بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.³

¹ - السيد محمد أحمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 222.

² - المرجع نفسه، ص 223.

³ - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 230.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

كما يعبر الإنفاق العام على السلوك المالي للحكومات، والذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باعتباره سياسة اقتصادية لها وسائلها.¹

ويمكن أن تستعمل الحكومة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية من خلال ما يلي:²

1- **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** يرتبط استخدام الإنفاق بحجم المشاكل والقيود المالية التي يعرفها الاقتصاد، ومن هذا المنطلق يكون كسياسة مالية توسعية أو انكماشية، ففي حالة التوسع في الإنفاق العام يمكن أن تحدث اختلالات متمثلة في التضخم، وبالتالي يصعب تغطيته من طرف الدولة.

ويتوقف تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار بصورة أساسية على الوسيلة التي يتم تمويله بها، فإذا تم هذا التمويل عن طريق زيادة قوة شرائية جديدة، فإن الأسعار سترتفع بصورة ملحوظة في حالة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، أما إذا تم هذا التمويل عن طريق تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فإن المستوى العام للأسعار يتأثر بدرجة أقل.³

2- **إعادة هيكلة الإنفاق العام:** وذلك من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، ويتم التعبير عن هذه النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق العام (الخدمات العامة، الأمن، الخدمات الاجتماعية والشؤون الاقتصادية) تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها.⁴

ثانيا - السياسة الضريبية

تتعلق السياسة الضريبية بالإجراءات المتبعة من طرف السلطة المالية، قصد تحقيق عدة أهداف على المستوى الجزئي وأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 190.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 190 - 191.

³ - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 247.

⁴ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 191.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

1- تعريف السياسة الضريبية: تعرف الضريبة بأنها اقتطاع جبري يدفعه المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل، وهي أداة مالية تلجأ إليها الحكومة من أجل تغطية الأعباء العامة وتحقيق أهدافها.¹

أما السياسة الضريبية هي سياسة اقتصادية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي، قصد تغطية الإنفاق العام والتأثير على الوضع الاقتصادي حسب توجهات السياسة العامة.²

وللضريبة - باعتبارها سياسة اقتصادية - أهمية كبيرة كأداة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فزيادة حصيلتها يؤدي إلى تقييد الإنفاق الخاص (الاستهلاكي) وبالتالي الحد من معدلات التضخم.³

1- أدوات السياسة الضريبية: وتتمثل هذه الأدوات في ما يلي:⁴

- نظام الضرائب التصاعدية: هي ضرائب تزيد نسبتها طردياً مع زيادة الدخل.
- التغيير في معدلات الضرائب: وذلك حسب حالة الرواج والكساد.

ثالثاً - سياسة الدين العام

يعرف الدين العام بأنه مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الأجنبية، مع الالتزام بردها مع الفوائد.⁵ ويعرف أيضاً على أنه كل الأموال التي تحصل عليها الدولة من الجمهور والمؤسسات المالية مع التعهد برد هذه المبالغ على شكل أقساط وفق الشروط المنصوص عليها، ويعتبر الدين العام ضريبة مؤجلة بعد أن كان يمثل إيرادا للخزينة لمواجهة الإنفاق العام في أول الأمر.⁶

¹ - عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 238.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 139.

³ - عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 248.

⁴ - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - الجزء الثاني -، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 191.

⁵ - عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 249.

⁶ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مصر، ص 234.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصه والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

وينقسم الدين العام إلى داخلي وخارجي، فالدين العام الداخلي هو القروض التي تحصل عليها الحكومة من المؤسسات الوطنية والجمهور، أما الدين العام الخارجي فتحصل عليها من المنظمات الخارجية الأجنبية.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية مفهومها وأدواتها

يرتبط مفهوم السياسة النقدية بالمتغيرات النقدية التي تتحكم فيها السلطة النقدية (البنك المركزي) عن طريق مجموعة من الوسائل والإجراءات التي سنتطرق إليها بالتفصيل.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية عن سياسة اقتصادية كلية عن طريق مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات النقدية بما يخدم تنظيم النقد في الاقتصاد، عن طريق مجموعة من الآليات.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تتعدد التعاريف المقدمة من طرف الاقتصاديين والهيئات والمنظمات للسياسة النقدية، منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة النقدية "هي ذلك الفعل الذي يستعمل لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة."²

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي "جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي."³

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والتشغيل الكامل، وتعني مراقبة التغيرات في عرض النقد التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق النقدي.⁴

¹ - عبد الغفور إبراهيم، مرجع سابق، ص 249.

² - المرجع نفسه، ص 38.

³ - طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص240.

⁴ - هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص267.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية مجموعة من التدابير والقواعد والإجراءات المنظمة لحجم النقود والمحافظة على استقرار الأسعار في الاقتصاد، كما يمكن أن تكون موجهة للمحافظة على قيمة العملة اتجاه باقي العملات الأخرى.

ثانيا- اتجاهات السياسة النقدية

يمكن التمييز بين اتجاهين للسياسة النقدية، سياسة نقدية انكماشية وأخرى توسعية:

1- **السياسة النقدية التوسعية:** يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى إلى ارتفاع الأسعار، وسيؤدي بالطبع إلى التضخم ولكن بشكل مقبول، إلا أنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القدرة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري وتحقيق مستوى أعلى للتشغيل وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.¹

2- **السياسة النقدية الانكماشية:** تتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر إعادة الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، ومنه ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للمجتمع.²

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

يوجد للسياسة النقدية نوعين من الأدوات هما الأدوات غير المباشرة (الكمية) والأدوات المباشرة (النوعية)، نوضحهما في ما يلي:

أولاً- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

هي الوسائل التي تؤثر في حجم الائتمان وسعره ومجموعه أي التأثير بصفة غير مباشرة على إجمالي القروض، وتتمثل هذه الأدوات في كل من الاحتياطي الإجمالي (الإلزامي)، معدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

¹ - سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 36.

² - جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص 12.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

1- معدل الاحتياطي الإجباري: هو نسبة قانونية على ودائع الجمهور (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع.¹ ويتمثل الهدف الأساسي من تحديد هذه النسبة هو ضمان حقوق المودعين وينظر إليها بأنها أداة أساسية للرقابة على مقدرة البنوك التجارية في منح الائتمان.

2- معدل إعادة الخصم: هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض، خصم الكمبيالات أو الأوراق المالية الأخرى لقاء القروض الممنوحة لها، ويمثل هذا المعدل بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها لديه.²

3- عمليات السوق المفتوحة: هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها ببيع وشراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية.³ وتحدث هذه الأداة آثارا على حجم السيولة إما عن طريق آثار الحجم أو عن طريق آثار السعر.⁴

ثانيا - الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستعمل هذه الأدوات للرقابة النوعية أو الكيفية على الائتمان واتجاهه وليس الهدف منها التأثير على حجم الائتمان، وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

1- الإقناع الأدبي: هو تجسيد لعلاقة التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ويتوقف ذلك على هيبة البنك المركزي وقوته وسط البنوك.⁵ أي على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك التجارية لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه، وذلك من أجل تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، بحيث أن للبنوك التجارية غير ملزمة بقبول التعليمات والإرشادات بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.⁶

¹ - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 153.

² - عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 364.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 157.

⁴ - المرجع نفسه، ص 155.

⁵ - عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 105.

⁶ - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،

2008، ص ص 270 - 271.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصه والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

2- سياسة تأطير القروض: هي إجراء تنظيمي من البنوك المركزية يقوم على تحديد سقف للقرروض الممنوحة من البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة، كما تستعمل هذه الأداة لتوجيه القروض نحو القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية والتي تركز عليها أهداف السياسة الاقتصادية.¹

3- تحديد أسعار الفائدة: يمكن أن يقوم البنك المركزي بفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة مثل أدونات الخزينة والودائع الجارية، الأمر الذي يؤدي إلى التنافس بين البنوك التجارية وارتفاع أسعار الفائدة فيتدخل البنك المركزي لتحديد الحد الأقصى لأسعار الفائدة.²

4- النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات بعض مكونات الخصوم، لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.³

المطلب الثالث: أهداف السياستين النقدية والمالية

تمثل السياستين النقدية والمالية أدوات السياسة الاقتصادية، وبالتالي تسعى هاتاه السياستين لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، الحد من البطالة، استقرار الأسعار وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي

يعتبر النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي أهم أهداف السياسة الاقتصادية، كما أنهما مؤشران لتصنيف الاقتصاديات من حيث القوة والتطور.

أولاً- تحقيق النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف أيضا بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 80.

² - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص 271 - 272.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 81.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

فترة معينة عادة ما تكون سنة. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي PIB.¹

وحسب نيكولاس كالدر في مربعه السحري يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي السنوي الطبيعي في حدود 6%، حيث تختلف السياسات الاقتصادية الموجهة لتحقيق هدف النمو حسب درجة التطور؛ وبالنسبة للدول النامية تعطى المهمة للسياسة المالية عن طريق برامج وسياسات الإنعاش.

ثانيا - التوازن الخارجي

يقصد التوازن الخارجي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ويعرف على أنه حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية، النقدية والمالية الناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديين المقيمين في ذلك البلد وغير المقيمين، وهو يمثل إجمالي معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، بالإضافة إلى أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحدث في باقي العام.²

وحسب المربع السحري لكالدور يجب أن يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات ب 8% وهذا يتوقف على قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج من أجل التصدير.

الفرع الثاني: التشغيل الكامل واستقرار الأسعار

تعتبر البطالة والتضخم من الاختلالات التي تصيب الاستقرار الاقتصادي، كما أن لهما آثارا سلبية على باقي المتغيرات، ومنه تعمل كل السياسات الاقتصادية على الحد منها.

أولاً - تدنية معدلات البطالة

تمثل البطالة الاختلال الذي يحدث في سوق العمل بين عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي إمكانية التأثير على توازن الاقتصاد الكلي من خلال التأثير أكثر على الأسعار والدخول الحقيقية وكذا مستوى الأجر السائد.

ويرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة، والبحث عن العمل ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة، وتعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال توازن سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من

¹ علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص 68-69.

² بوحفص حاكمي ولخضر عقبي، ميزان المدفوعات وأثره على التجارة الخارجية، جامعة وهران، ص 106.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

القوة العاملة من الحصول على عمل.¹ ويمكن تعريفها على أنها وضعية الإنسان صاحب المؤهلات للعمل، وليس صاحب المهنة بالضرورة، الذي لا يجد عملا لنفسه في المجتمع.² وحسب كالدور يجب أن يكون معدل البطالة معدوما 0%.

ثالثا - التحكم في معدلات التضخم

تؤدي السياستين النقدية والمالية بالاتجاه الانكماشى دورا فعالا في استقرار الأسعار أو تخفيضها، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم معدوما 0%.

كما أن للسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها في ما يلي:³

- زيادة الدخل والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي، أي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- تحقيق التشغيل الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار داخل الاقتصاد؛
- إعادة توزيع الدخل، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد.

كما أن السياسة النقدية بين الاقتصاديات النامية والمتقدمة، وعموما يمكن إجمال هذه

الأهداف في النقاط التالية:⁴

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم؛
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة.

¹ - حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2006/2007، ص 03.

² - فريدة شلوف، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص 439.

³ - أسماعيل عبد الرحمن وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي -، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 183-184.

⁴ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 114.

المطلب الرابع: التحكم في التضخم بالسياستين النقدية والمالية

حسب تفسير النظريات الاقتصادية لمشكلة التضخم، يتضح أن أسباب هذا الأخير تعود إلى عوامل نقدية متمثلة في زيادة المعروض النقدي، وعوامل حقيقية متمثلة في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي وجب معالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار من خلال المزج بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية بما يخدم الأهداف النهائية لكلتا السياستين.

الفرع الأول: السياسة المالية وعلاج التضخم

تتمثل آلية عمل السياسة المالية في كل من التوسع والانكماش، حيث يتم تبني سياسة مالية توسعية في حالات الانكماش، أما في حالات التضخم فتتخذ الحكومة سياسة مالية انكماشية مستخدمة في ذلك كل من سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الرقابة على الدين العام.

أولاً- السياسة الضريبية

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية سياسة مالية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم خاصة في البلدان النامية ذات الأجهزة المالية والمصرفية البدائية والمتخلفة، وذلك من خلال كونها أداة مراقبة على مستويات الإنفاق العام وكذا أداة لتجميع فوائض الميزانية.¹

وتعمل السياسة الضريبية في حالة التضخم على إضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار عن طريق رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل؛ الأمر الذي يقلل من حدة زيادة الطلب الكلي، كما تعمل هذه السياسة على زيادة إيرادات الميزانية.²

إذا كانت الضرائب متدنية في أوقات التضخم يجب زيادة معدلاتها والجباية الفعلية لها لأن المكلفين لا يشعرون بثقلها في حالات الرواج، ويجب التركيز على الضرائب المباشرة لأنها ستخفف من تزايد الطلب ومن ثم تراجع الأسعار.³

ثانياً- سياسة الدين العام

عادة ما تضطر الحكومة لطرح سندات الدين العام للاكتتاب مقابل فائدة مرتفعة، وعن طريق

¹ - حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص ص 163-164.

² - المرجع نفسه، ص ص 164-165.

³ - علي كنعان، مرجع سابق، ص 272.

هذه الوسيلة يتم سحب سيولة فائضة كانت تسبب ضغوطا تضخمية.¹ وتسهم أداة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي من خلال تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية؛ أي تحويل الموارد المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام بالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار في الطلب الكلي.²

ثالثا- سياسة الإنفاق العام

تقوم الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي ومنه معالجة الزيادة في مستوى الأسعار³، ويكون لتخفيض حجم الإنفاق نفس أثر زيادة الضرائب على الطلب الكلي.

الفرع الثاني: السياسة النقدية وعلاج التضخم

باعتبار أن البنك المركزي هو السلطة النقدية فهو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، وتعنى هذه الأخيرة بتنظيم حجم الكتلة النقدية بما يتوافق وحاجة النشاط الاقتصادي وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات في إطار سياسة نقدية انكماشية هادفة إلى سحب كمية من السيولة المتداولة في الاقتصاد.

أولا- رفع سعر إعادة الخصم

عندما تتجمع للبنك المركزي البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن البنك المركزي سيقدر رفع تكلفة الائتمان - سعر إعادة الخصم- الذي يقدمه للبنوك التجارية، وبالتالي سينخفض مستوى الإقراض ويرتفع سعر الفائدة في السوق النقدية، وهذا ما يدفع المتعاملين - زبائن البنوك - إلى التقليل من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية لارتفاع خدمات الدين.⁴

¹ - علي كنعان، مرجع سابق، ص 272.

² - حسين غازي عناية، المرجع سابق، ص 169.

³ - أحمد ابراهيم محمد متولي دهشان، مرجع سابق، ص 42.

⁴ - هيفاء غدير غدير، السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 4.

ثانيا- رفع نسبة الاحتياطي القانوني

يقوم البنك المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي الإجباري المطبقة على الودائع في البنوك التجارية قصد التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان نحو الانخفاض، وذلك في حالة التوقع بوجود تضخم مستقبلا، أو في حالة تجاوز الائتمان المستوى المرغوب فيه، وتعتبر هذه الأداة أكثر فعالية لأنها قيد كمي مباشر للبنوك على التوسع في اشتقاق نقود الودائع.¹

ثالثا- بيع الأوراق المالية الحكومية

إذا رغب البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية انكماشية بسبب بداية ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد؛ فسيحاول عن طريق السوق المفتوحة سحب كمية النقود الفائضة عن التداول كبائع لسندات الخزينة العمومية.²

وخلاصة لما قد سبق تسعى السلطات النقدية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود وضبطه حتى لا يتجاوز معدل نمو الناتج الحقيقي، حيث تعمل على رفع تكاليف القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي في فترات التضخم.³

¹ - هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 48.

² - رقيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990-2005، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 75.

³ - حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 106.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصه والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

المبحث الثالث: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

نظرا لتعدد السياسات الاقتصادية وتعدد الأهداف المرتبطة بها، وجب على صانعي هذه السياسات الوضع في الحسبان إمكانية تعارضها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاهتمام بإجراءات التنسيق الواجب مراعاتها لتكون فعالة في تحقيق الأهداف المنوطة بها.

المطلب الأول: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

باعتبار السياسة المالية والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية فحتما يوجد بينهما تداخل وتكامل، ويمكن توضيح هذا التداخل من خلال التطرق إلى آثار كل منهما.

الفرع الأول: الآثار النقدية للسياسة المالية

من أجل التعرف على طبيعة الآثار النقدية على السياسة المالية نفترض وجود عجز في ميزانية الدولة، ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهات التالية:¹

1- الاقتراض من البنك المركزي: إذا قامت الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي بهدف تمويل ميزانيتها وأنفقت الأموال التي اقترضتها، فسيؤدي هذا الإنفاق الحكومي إلى زيادة دخول الأفراد والتوسع في منح الائتمان المصرفي مقارنة بالفترة التي سبقت الإنفاق الحكومي الممول من طرف البنك المركزي.

2- الاقتراض من المصارف التجارية: إذا كانت المصارف قادرة على الاستجابة لطلب الحكومة بالاقتراض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي - السيولة المحلية - وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

3- الاقتراض من الأفراد: إذا كان تمويل عجز الميزانية عن طريق بيع السندات المضمونة للأفراد فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية في بداية فترة الاقتراض الحكومي لكن يرجع الوضع سريعا إلى ما كان عليه قبل شراء الأفراد للسندات ، لأنهم سيستلمون مدفوعات جديدة مصدرها الإنفاق الحكومي.

تؤثر مسألة تمويل العجز في الميزانية على عرض النقد، والتعامل بالسندات الحكومية سيؤثر على سعر الفائدة في سوق السندات الأمر الذي يتضح منه أن التوسع المالي يمارس دورا كبيرا

¹- ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص 467.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

في التوسع النقدي، وقيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي يعمل على زيادة الاحتياطات النقدية.¹

كما تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال تقييد قدرة البنك المركزي على تحقيق هدف استقرار الأسعار، وعليه فالانضباط المالي للحكومة خطوة أساسية لتخفيض معدل النمو النقدي والتضخم.²

من خلال ما سبق هناك قدرة على تمويل عجز الميزانية دون التأثير في عرض النقود ثم المستوى العام للأسعار خاصة عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد، كما يمكن أيضا تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية دون أن يصاحب ذلك ضغوطا تضخمية، وذلك باعتبار توافر مرونة كافية للجهاز الإنتاجي في زيادة المعروض من السلع والخدمات.³

الفرع الثاني: الآثار المالية للسياسة النقدية

عند استخدام السياسة النقدية للتقليل من حدة التضخم غالبا ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة حيث أن استمرار ارتفاع الأسعار قد يعرض الحكومة لمشاكل، خاصة ما يتعلق بالقروض التي تحتاجها من الجمهور أي زيادة تكاليف الاقتراض وبالتالي التأثير سلبا على إجراءات السياسة المالية بينما يكون التوسع المالي ضروريا للإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة، لأن تقليص الإنفاق العام بسبب ارتفاع تكاليف الإقراض سيؤدي إلى التأثير سلبا على بنود الطلب الكلي ومن ثم الإبطاء في معدل النمو الاقتصادي والذي تسعى السياستين إلى تحقيقه.⁴

كما تؤثر السياسة النقدية على السياسة المالية من خلال التأثير على عجز الميزانية، حيث أن هذه الأخيرة مرتبطة بمتغيرات تتأثر بالسياسة النقدية، و تؤثر هي بدورها على عجز الموازنة (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر

¹ - نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 86.

² - عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، ص 16-17.

³ - ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص 468.

⁴ - نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفائدة، أي أن التغيير في الوضع المالي ككل يتعدّد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتجنب الآثار غير المرغوبة.¹

المطلب الثاني: مفهوم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

باعتبار أن السياسة المالية والسياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية من جهة والترابط الموجود بينهما من جهة أخرى وجب توفير شروط وبيئة اقتصادية ملائمة حتى يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة بفعالية.

الفرع الأول: تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية كالتالي:

التعريف الأول: يشير مصطلح التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إلى التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين النقدية والمالية وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة، كما يشير إلى تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة.²

التعريف الثاني: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية هو الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى - البنك المركزي والحكومة - وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما وإيجاد الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين.³

التعريف الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والمالية هو مجموع التدابير التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى، أو هو اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهما، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النتائج من السياستين معا.⁴

¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 272 - 273.

² - أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص 28.

³ - المرجع نفسه، ص 28.

⁴ - أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

التعريف الرابع: هو الاتصال المستمر بين صانعي السياسات النقدية والمالية للتشاور عند وضع الأهداف والسياسات لكل منهما، أو وضع بعض القواعد والمعايير التي يلتزم بها كل طرف عند تحديد الأهداف ووضع السياسات وتنفيذها.¹

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لعملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية؛ إذ أنها ذاك الفعل الذي من خلاله يتم تحقيق أهداف كل سياسة دون أن يترتب عن ذلك آثار سلبية على السياستين أو عن الاقتصاد، عن طريق التشاور والتشارك في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

ترجع أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية إلى تجنب المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات النقدية والمالية وما يترتب على ذلك من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك صانعو السياسة المالية طريقا وأصر واضعو السياسة النقدية على نهج طريق مغاير، الأمر الذي يدعو إلى تكامل كل من السياستين في الوصول إلى تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى عجز أي سياسة منفردة عن تحقيق الهدف المرتبط بها لم يوجد تنسيق بين أدوات كل من السياسات.²

ويمكن توضيح مبررات التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في النقاط التالية:³

- الإجراءات المالية تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أو من حيث المدى عكس محدودية الإجراءات النقدية باعتبار انحسار نطاقها في القطاع المصرفي؛
- يكون التنسيق نتيجة التغيرات في وضعية الميزانية - عجزا أو فائضا - وبالتالي التفاعل دائما مع السياسة النقدية من أجل تمويل العجز عن طريق إدارة الدين العام؛
- عادة ما توجه السياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي بينما توجه السياسة النقدية للتحكم في التضخم، وهنا الإشارة إلى التكامل بين السياستين لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية؛

¹- شريف عمروش، طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 15، ديسمبر 2016، ص 192.

²- أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان، المرجع نفسه، ص 30-31.

³- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 96-99.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

- تعدد الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد (ركود، انتعاش، وتغير الطلب) الأمر الذي يستوجب تغيير أساليب المزج بين السياسات النقدية والمالية باستمرار وليس استخدام توليفة واحدة فقط.

الفرع الثالث: أنواع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية، نوجزها في ما يلي:¹

أولاً- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب وفي نفس الوقت تحدث ضرراً بالاستثمار إذا كان حساساً لسعر الفائدة.

ثانياً- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: هذا الإجراء قد يكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة وبالتالي إلى زيادة الاستثمار المتوقعة على الحساسية اتجاه سعر الفائدة.

ثالثاً- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو.

رابعاً- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية: تستخدم هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام أدوات السياستين بالاتجاه المعاكس إلى حالة من عدم التيقن حول النتائج المتوقعة خاصة وأن مقدار التغير في كل من هذه الأدوات سيعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل استخدام هذه السياسات.²

المطلب الثالث: متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

للتسيق بين السياسة المالية عدة شروط وترتيبات ينبغي أن تتوفر في البيئة الاقتصادية التي تعملان فيها، وذلك من أجل ضمان عدم التعارض وتحقيق أهداف كلا السياستين.

¹- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد

الكلي، ط 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 86.

²- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 201.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتخصه والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الأول: شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تتمثل هذه الشروط في كل من قوة السياستين النقدية والمالية والمشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات من طرف القائمين على صنع السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور وعمق الأسواق المالية المحلية.

أولاً- قوة السياستين النقدية والمالية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والمالية واضحة وموضوعة بدقة حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستيهما لأن ضعف إحدى السياستين تتحمله السياسة الأخرى، كما أن التنسيق الكفؤ بين هاتين السياستين يكون ضمن برنامج قوي يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين وفعاليتها¹.

ثانياً- تطور وعمق الأسواق المالية المحلية: حيث يمكن وجود سوق مالي نشط وعلى درجة عالية من السيولة من تداول الأوراق المالية الحكومية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك المركزي على التحكم في المعروض النقدي بسهولة من خلال عمليات السوق المفتوحة، وبالتالي إدارة السياسة النقدية بكفاءة، وتجدر الإشارة إلى أنه تتعدد مقاييس درجة تطور وعمق القطاع المالي فمنها نسبة النقود بمعناها الواسع M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي².

ثالثاً- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: يتطلب التنسيق مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها وكذا الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة مما يجعلها تصل للنجاح خاصة في اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الثاني: ترتيبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تمثل ترتيبات التنسيق نوع من الشروط الرئيسية المحدد لدور ومسؤولية كل من السلطة النقدية والمالية، والمتمثلة في استقلالية البنك المركزي والحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي بالإضافة إلى الحد من العجز في الميزانية وترتيبات لجان التنسيق.

¹- عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004، ص24.

²- منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية، من على الموقع <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html>، تم الاطلاع يوم 03 أبريل 2019 على الساعة 14:03.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أولاً- استقلالية البنك المركزي: يتمثل دور البنك المركزي في صياغة وتنفيذ السياسات النقدية، وللوصول إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار بفعالية يشترط تمتعه بالاستقلالية عن السلطة المالية، ولا يقصد بالاستقلالية هنا عدم وجود تنسيق بينه وبين الحكومة وإنما انفراده بتصميم الأهداف وكيفيات الوصول إليها دون أن يتعارض ذلك مع توجهات السياسة المالية.¹ كما تعني الاستقلالية أن تكون قرارات هذه المؤسسة مستقلة بشرط أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.²

ثانياً- الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي: يعتبر الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الميزانية كما أنه تكريس لعدم استقلالية البنك المركزي، الأمر الذي يحول دون تحقيق هدف استقرار الأسعار المنوط بالسياسة النقدية، ومن بين وسائل الحد من هذا الاقتراض يحدد سقف للدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي والحكومة.³

ثالثاً- توازن الميزانية أو الحد من العجز: من واجب الحكومة اتباع قوانين مالية تحد من ارتفاع الدين العام وتزايد العجز المالي، فالانضباط المالي سينعكس إيجاباً على فعالية السياسة النقدية للتحكم في التضخم، ولا يتحقق ذلك إلا بالرشادة في اختيار طرق التمويل العام واحترام قواعد الدين المقررة عند مستويات آمنة (60% من الناتج).⁴

رابعاً- لجان التنسيق: تتضمن هذه اللجان أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية إنجاز الدين العام، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال وتقويم عمليات التنسيق التي تجري من خلالها.⁵

¹- عصام السيد علي خطاب، مرجع سابق، ص 34-35.

²- منى كمال، مرجع سابق.

³- عصام السيد علي خطاب، مرجع سابق، ص 36-37.

⁴- محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة

(2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جوان 2012، ص 274.

⁵- مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 266.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على عدم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

توضح الكثير من الدراسات حالات عدم التنسيق بين السياسات النقدية والمالية تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي ومنها التضخم، فوجود التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية بينما يؤثر عدم التنسيق بين السياستين على السياسة المالية في المستقبل ويجعلها تتضمن الفشل الذاتي.¹

كما أنه عند غياب التنسيق بين هذه السياسات فإنه يوجد ثلاث بدائل لهيمنة السلطات المنفذة للسياسة النقدية والمالية، أي هيمنة السياسة المالية أو هيمنة السياسة النقدية، أو استقلال كل سلطة بوضع وتنفيذ القرارات المتعلقة بتحقيق الأهداف.

الفرع الأول: هيمنة السلطة المالية

تهيمن وزارة المالية على تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعذر السلطة النقدية عن تمويل أيّ من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية - اقتراض الحكومة المباشر - فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف فسيؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية.²

الفرع الثاني: هيمنة السلطة النقدية

في هذه الحالة ينفرد البنك المركزي بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة، الأمر الذي يدفع الحكومة لتخفيض العجز إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أي ديون جديدة والافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.³

¹ - المرجع نفسه، ص 262.

² - عصام السيد علي الخطاب، مرجع سابق، ص 32.

³ - عمرو شريف، مرجع سابق، ص 189.

الفصل الأول: = الإطار المفاهيمي للتضخم والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

الفرع الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها

نجد أن السلطات النقدية والمالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية والمالية قد يصنعان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية و الأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإنّ معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.¹

¹ - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 263.

ملخص الفصل:

يختلف تفسير التضخم بين النظريات الاقتصادية، فهناك من يرجعه إلى أسباب نقدية هي الزيادة في كمية النقود، وهناك من يرجعه إلى أسباب حقيقية هي زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات عن العرض الكلي منها، إلا أن له آثارا سلبية على إعادة توزيع الدخل وكذا على القدرة الشرائية وأيضا على الناتج المحلي الإجمالي.

تختلف السياسات الاقتصادية التي تعالج الارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يرى الكلاسيك فعالية السياسة النقدية، بينما يرى كينز أن الدور للسياسة المالية، أما الدور الفعلي للسياسات الاقتصادية يختلف باختلاف البلدان ما إذا كانت نامية أو متقدمة، وذلك أن كل البلدان تعاني من هذا الاختلال الذي يصيب التوازن الاقتصادي العام.

تسعى السياسات النقدية والمالية إلى استقرار الأسعار، كما أن هناك أهدافا أخرى مرتبطة بها مثل زيادة الناتج ومعدلات التشغيل وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يستلزم وجود درجة من التفاهم والتوفيق والتنسيق بين هاتين السياستين بما يخدم الأهداف التي تتمتع بالأولوية في نظر واضعي السياسات الاقتصادية، ويتطلب التنسيق توفر مجموعة من الشروط أهمها استقلالية البنك المركزي وتطور وعمق الأسواق المالية المحلية، بالإضافة إلى الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي تجنب التعارض الذي يُحتمل وقوعه ويكون سببا في عدم الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين
النقدية والمالية لمعالجة التضخم في
الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الأول: طبيعة التضخم في الجزائر (2001 - 2017)

المبحث الثاني: طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر (2001-2017)

المبحث الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر (2001-2017)

مدخل الفصل:

سعت الجزائر إلى اتباع سياسة اقتصادية واضحة المعالم والهادفة إلى دعم الطلب الكلي ابتداءً من سنة 2001 من خلال برامج تنموية امتدت لأكثر من عشر سنوات، وكانت هذه البرامج كفيلة بترك آثار مختلفة على متغيرات مربع كالدور بما فيها التضخم أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

كما تبنى واضعو السياسة الاقتصادية عن طريق السياسات النقدية والمالية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى خدمة الأهداف الأربعة المنوطة بها، غير أن الأسعار عرفت ارتفاعاً تزامناً مع المشاريع التنموية المتبعة من طرف الحكومة وهو ما يبين الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عن معدلات التضخم المرتفعة.

وقد صدر الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض خدمة لهدف استقرار الأسعار، والذي يقضي بمنح استقلالية أكبر لبنك الجزائر من أجل تنظيم النقد في الاقتصاد بما يخدم نموه، وجاء هذا في إطار دعم أحد مؤشرات وشروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وإبراز دور بنك الجزائر كسلطة نقدية تنفذ السياسة النقدية بكفاءة وفعالية تضمن استقرار الأسعار.

ومن أجل الإلمام بالتضخم كاختلال اقتصادي وكذا السياستين النقدية والمالية في الجزائر وإمكانية التوفيق بينهما خدمة للأهداف المسطرة؛ سنتطرق في هذا الفصل إلى:

-المبحث الأول: طبيعة التضخم في الجزائر (2001-2017)

-المبحث الثاني: طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر (2001-2017).

-المبحث الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر (2001-2017)

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

المبحث الأول: طبيعة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2017)

يفسر التضخم بعوامل وأسباب نقدية حسب الكلاسيك، كما يمكن تفسيره بعوامل حقيقية تتعلق بالاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي وذلك حسب كينز، وسنحاول في هذا المبحث الكشف عن الأسباب الفعلية للتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: الأرقام القياسية المرتبطة بقياس التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

عرفت الأسعار في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا منذ البدء في البرامج التنموية، واستمرت مع انتهائها، لتخلف ضغوطا تضخمية منها ما هو ناشئ عن فائض الطلب ومنها راجع إلى تنامي حجم الكتلة النقدية.

الفرع الأول: مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

يهتم مؤشر أسعار الاستهلاك بدراسة مجموعة من أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ومقارنتها بالفترات السابقة، ومن أجل دراسة معدلات التضخم في الجزائر سوف نعتمد على معطيات الجدول التالي، والذي يوضح تطور هذا المؤشر طيلة فترة الدراسة

الجدول (2-01): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم في الجزائر خلال الفترة

2001 - 2017

السنوات	CPI (دج)	التضخم %	السنوات	CPI (دج)	التضخم %
2001	100	4.2	2010	136.23	3.9
2002	101.43	1.4	2011	142.39	4.52
2003	105.75	4.3	2012	155.05	8.89
2004	109.95	4	2013	160.10	3.26
2005	111.47	1.4	2014	164.77	2.92
2006	114.05	2.3	2015	172.65	4.8
2007	118.24	3.7	2016	183.7	6.40
2008	123.98	4.9	2017	193.97	5.6
2009	131.10	5.9	2018	200.78	4.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 4، الأرقام الاستدلالية للأسعار، الجزائر، ص 102.

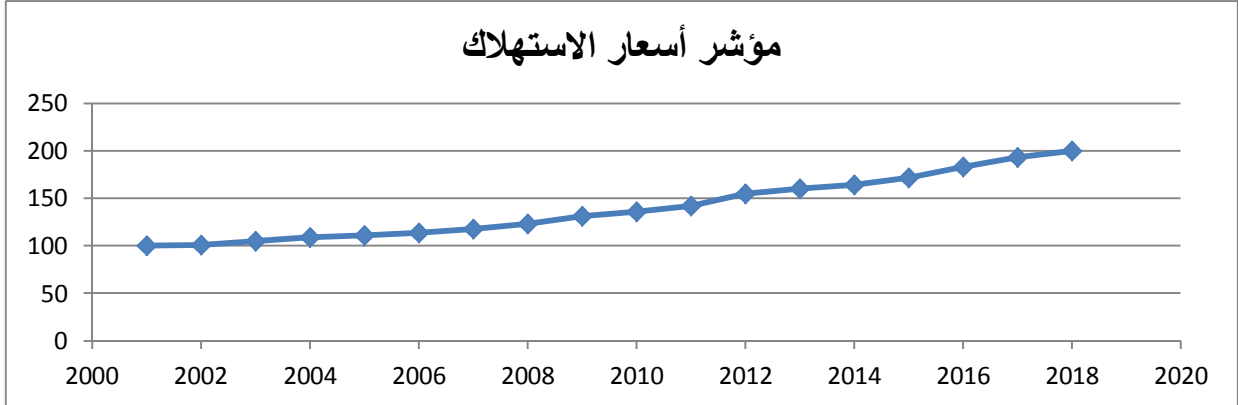
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 157.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018، ص 29.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

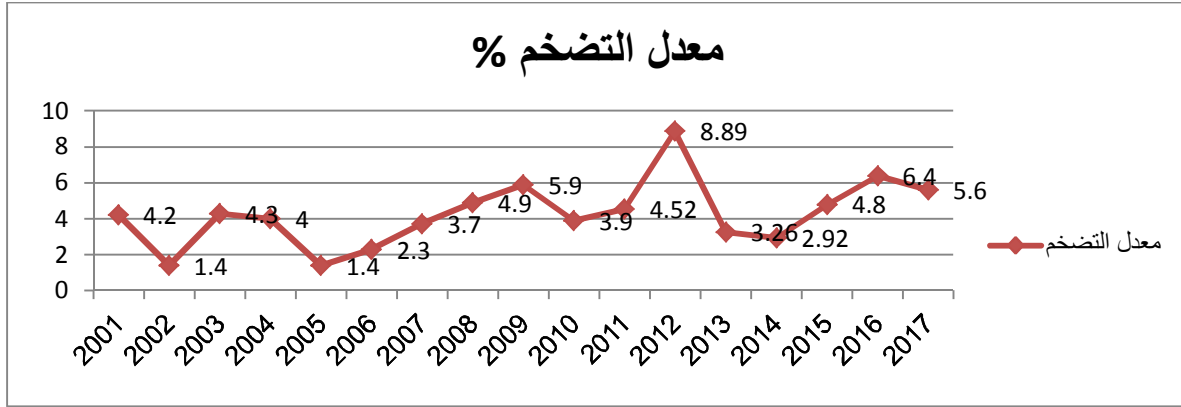
الشكل (01-2): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2).

حسب الجدول رقم (1-2)؛ عرف مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة وذلك لتزايد الطلب الكلي خاصة الاستهلاكي نتيجة سياسات التشغيل المتبعة بالإضافة إلى تنامي الكتلة النقدية وتحسن الأوضاع الاجتماعية مقارنة بفترة التسعينيات، حيث بلغ سنة 2001 باعتبارها سنة الأساس 100 دج ووصل المؤشر في نهاية 2017 إلى 197.96 دج.

الشكل (02-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-2)

كما سجلت معدلات التضخم تزايدا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ سنة 2001 4.2% وسجل ارتفاعا طفيفا في سنة 2002 بـ 1.4% ليبلغ 4.3% و 4% سنتي 2003 و 2004 على التوالي، واستمر التضخم في الارتفاع بنسب ضئيلة وذلك حتى سنة 2008 أين وصل إلى 4.9% وإلى 5.9% سنة 2009، أما الفترة 2010-2014 فقد سجلت أعلى معدل للتضخم 8.89% وذلك سنة 2012.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

تراجع معدل التضخم في سنة 2013 إلى 3.26% ثم إلى 2.92% سنة 2014 ليرتفع بشكل ملحوظ في سنة 2016 أين وصل إلى 6.4% و 8.6% سنة 2017.

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

ويسمى المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي، يهتم هذا المؤشر بكل أسعار السلع بما فيها الاستهلاكية والاستثمارية المنتجة في الاقتصاد على السواء، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر

الجدول (2-02): تطور الناتج ومكش الناتج في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (1)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2)	$1 \div 2 = (3)$	مكش الناتج $(3) \times 100 = (4)$	تطور مكش الناتج % (5)
2001	4227.1	3463.02	1.22	122	-
2002	4522.7	3657.27	1.24	124	1.63
2003	5252.3	3920.66	1.34	134	8.06
2004	6150.4	4089.32	1.5	150	11.94
2005	7563.6	4330.91	1.75	175	16.66
2006	8520.6	4403.86	1.93	193	10.28
2007	9306.2	4552.40	2.04	204	5.6
2008	10993.8	4659.84	2.36	236	15.68
2009	10034.3	4735.9	2.19	219	-7.2
2010	12049.5	4908.01	2.46	246	12.32
2011	14588.6	5049.94	2.9	290	17.67
2012	16208.7	5220.37	3.1	310	8.9
2013	16650.2	5364.85	3.10	310	00
2014	17242.5	5568.13	3.09	309	-0.32
2015	16591.9	5777.68	2.87	287	-0.07
2016	17406.7	5968.35	2.92	292	1.74
2017	18906.6	6063.84	3.11	311	6.5

المصدر:

– العمود (1): من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2004، 2008، 2010، 2012، 2017.

– العمود (2): من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>.

تم الإطلاع يوم 2019/05/16 على الساعة 18:00.

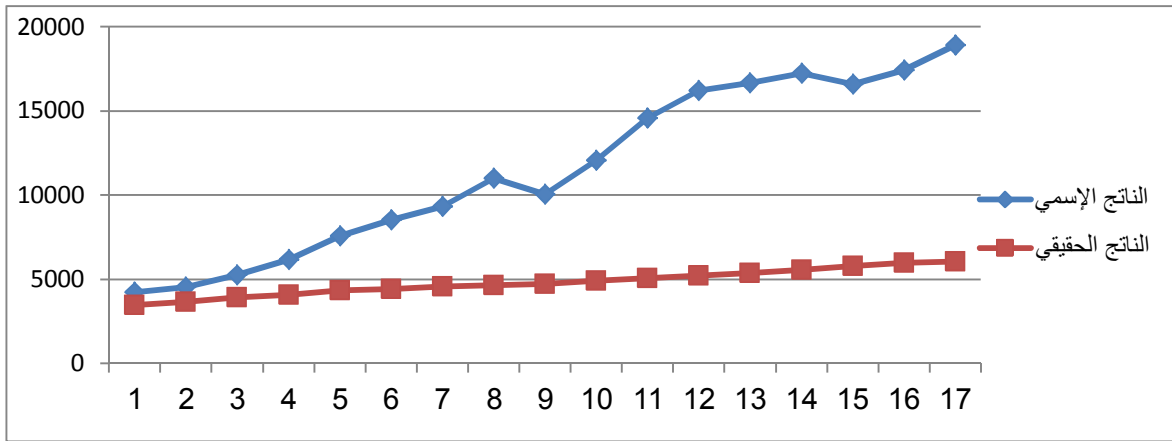
– الأعمدة (3) (4) (5): تم حسابها من طرف الطالب.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

يوضح الجدول رقم (2-2) تطور كل من الناتج المحلي بالأسعار الجارية والناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث سجل الناتج الحقيقي زيادة طيلة فترة الدراسة بسبب زيادة الصادرات المتعلقة بالمحروقات ودعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، غير أن الناتج بالأسعار الجارية قد سجل ارتفاعا أكبر نتيجة زيادة حجم الكتلة النقدية بسبب الفوائض من احتياطات الصرف لدى بنك الجزائر، والشكل التالي يوضح تطور الناتج الحقيقي والناتج الإسمي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل (2-03): تطور الناتج الحقيقي والناتج الإسمي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



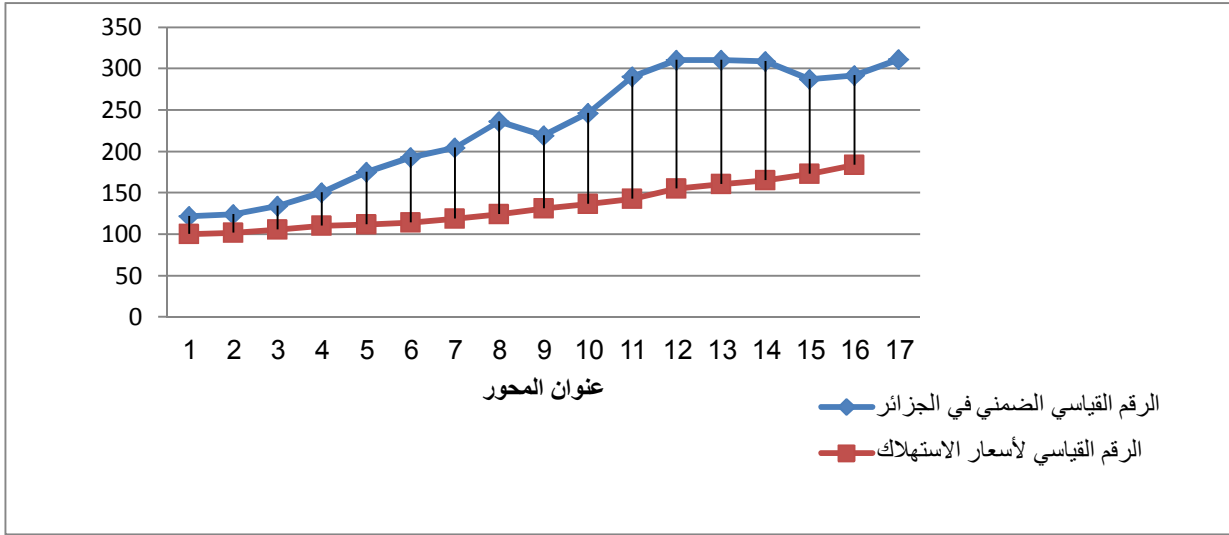
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-02).

يتضح من خلال الشكل رقم (2-03) أن الزيادة في الناتج الإسمي غير متناسبة مع الزيادة في الناتج الحقيقي، الأمر الذي يؤكد على ضغوط تضخمية سببها الارتفاع المستمر في الأسعار، وبالتالي معدلات النمو الاسمي مظلة ولا تعكس إنتاجية الاقتصاد الحقيقية، حيث يمكن أن ترجع هذه الزيادة في الأسعار إلى أسباب نقدية أو حقيقية أو غير ذلك (الممارسات الاحتكارية أو التضخم المستورد). أما مؤشر مكمش الناتج خلال فترة الدراسة فيوضحه الشكل التالي:

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الشكل (04-2): تطور الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-2)

يتضح من خلال الشكل أعلاه وجود ضغوط تضخمية، وذلك من خلال مقارنة الرقم القياسي الضمني ب 100 أي أن نسبة المؤشر تحمل ضغوطا تضخمية إذا فاقت 100%، وما نلاحظه وجود ارتفاع في الأسعار طيلة فترة الدراسة، كما يوضح الشكل أيضا الفرق بين مكش الناتج والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛ حيث يوضح الأول التطور الفعلي للأسعار عكس الثاني الذي يضم السلع الاستهلاكية فقط علما أن معظم هذه السلع مدعومة من طرف الدولة عن طريق التحويلات للمنتجين.

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

من أجل التعرف على الأسباب الفعلية للتضخم في الاقتصاد الجزائري سوف نعتمد على مؤشرين يتعلقان بالكتلة النقدية وهما معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي ومعيار الإفراط النقدي، ومؤشر يتعلق بالاختلال بين العرض والطلب وهو معيار فائض الطلب.

الفرع الأول: معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي في الجزائر خلال الفترة 2001-

2017

يقوم هذا المؤشر على النظرية الكلاسيكية والقائلة أن التضخم ظاهرة نقدية سببها الزيادة في كمية النقود، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة $B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$ ويعبر عن حجم النقود بالمجمع النقدي M_2 لأنه مجمع نقدي يتميز بالسيولة وتسهل الرقابة عليه من طرف السلطة النقدية أما Y فيعبر عنه بالناتج المحلي الخام PIB .

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

ومن أجل دراسة هذا المؤشر في الاقتصاد الجزائري نعتد على معطيات الجدول التالي:

الجدول (2-03): معيار الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

التقييم B	B (1)-(2)	$\Delta\text{PIB}/\text{PIB}$	ΔPIB	PIB (مليار دج) (2)	$\Delta\text{M2} / \text{M2}$	ΔM2	M2 (مليار دج) (1)	السنوات
-	-	-	-	4227.1	-	-	2473.5	2001
تضخم	+0.08	0.07	259.6	4522.7	0.15	428	2901.5	2002
استقرار	00	0.14	729.6	5252.3	0.14	452.9	3354.4	2003
انكماش	-0.07	0.15	898.1	6150.4	0.08	289.9	3644.3	2004
انكماش	-0.09	0.19	1413.2	7563.6	0.1	426.1	4070.4	2005
تضخم	+0.05	0.11	957	8520.6	0.16	757.2	4827.6	2006
تضخم	+0.11	0.08	785.6	9306.2	0.19	1167	5994.6	2007
انكماش	-0.157	0.15	1687.6	10993.8	-0.007	-39	5955.9	2008
تضخم	+0.27	-0.1	-959.5	10034.3	0.17	1217.2	7173.1	2009
انكماش	-0.05	0.17	2015.2	12049.5	0.12	989.7	8162.8	2010
تضخم	+0.01	0.17	2539	14588.6	0.18	1766	9929.2	2011
استقرار	00	0.1	1620.1	16208.7	0.1	1058.9	11015.1	2012
تضخم	+0.05	0.03	441.5	16650.2	0.08	926.4	11941.5	2013
تضخم	+0.1	0.03	592.3	17242.5	0.13	1745	13686.7	2014
انكماش	-0.039	0.04	-650.6	16591.9	0.001	17.8	13704.5	2015
انكماش	-0.042	0.05	814.8	17406.7	0.008	111.8	13816.3	2016
استقرار	00	0.08	1499.9	18906.6	0.08	1158.3	14974.6	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- العمود (1) الجدول رقم (2-08).

- العمود (2) التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008، 2010، 2015، 2017 و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018، ص 26.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 14، المحاسبة الوطنية، ص 102.

- باقي الأعمدة تم حسابها من طرف الطالب.

وتفسر قيمة معيار الاستقرار النقدي كما يلي:

- $B > 0$: التغيير في كمية النقود أكبر من نسبة التغيير في الإنتاج وبالتالي ضغوط تضخمية.

- $B < 0$: التغيير في نسبة كمية النقود أقل من التغيير في نسبة كمية الإنتاج وبالتالي ضغوط

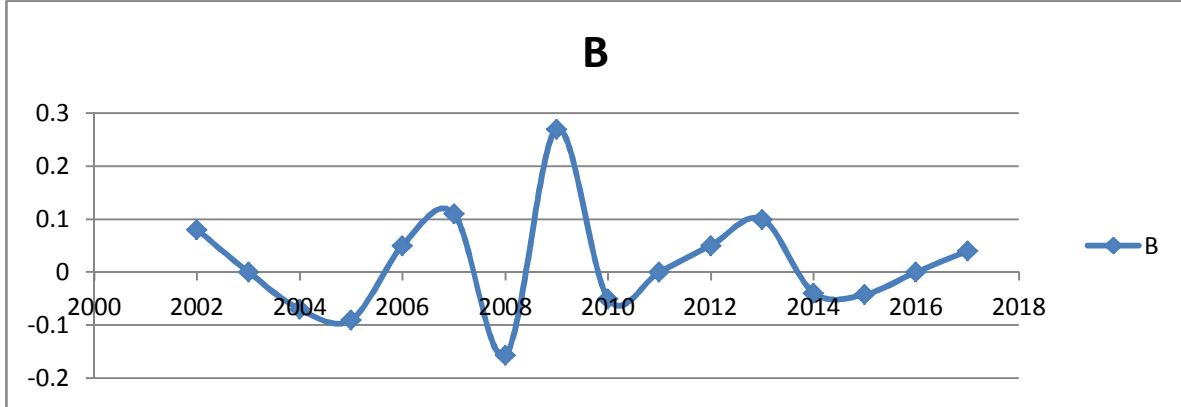
انكماشية.

- $B = 0$: استقرار.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الشكل (05-2): تطور مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-2)

حسب الجدول رقم (03-2) عرف مؤشر الاستقرار النقدي تذبذبا طيلة فترة الدراسة، وقد كانت القيم الدالة على وجود ضغوط تضخمية ($B > 0$) الأمر الذي يدل على عدم تناسب حجم التغيير في الكتلة النقدية مع حجم التغيير في كمية الإنتاج بالأسعار الجارية؛ ففي سنة 2002 بلغ المؤشر قيمة +0.08 وبالتالي الضغوط التضخمية كان سببها الإفراط في عرض النقود من طرف بنك الجزائر بسبب فوائض احتياطي الصرف، كما بلغ المؤشر سنتي 2006 و 2007 قيمتي +0.05 و +0.11 على التوالي، وسجل المؤشر أيضا سنة 2009 أعلى قيمة له +0.27 وبلغ معدل التضخم في نفس السنة 5.9% وهو كذلك أعلى معدل للتضخم منذ ارتفاع الاحتياطي من الصرف الأجنبي سنة 2001.

واستمر التذبذب في قيم المؤشر بعد سنة 2009 ليبلغ سنة 2011 قيمة +0.01 وفي سنة 2013 قيمة +0.05 وتضاعفت هذه القيمة في السنة الموالية، أما في سنة 2018 فقد سجل المؤشر قيمة +0.04.

تدل القيم الموجبة لمؤشر الاستقرار النقدي على ضغوط تضخمية سببها الإفراط النقدي، كما أن القيم السالبة والصفرية لا تدل على عدم وجود تضخم؛ وإنما في تلك السنوات لم يكن سبب التضخم هو الإفراط النقدي لأن مؤشر أسعار الاستهلاك عرف تزايدا مستمرا طيلة فترة الدراسة (انظر الجدول رقم 01-2)، ويفسر التضخم في تلك السنوات بعوامل أخرى سنتطرق إليها لاحقا.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الفرع الثاني: معيار فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

يقوم هذا المعيار على النظرية الكينزية والتي ترجع التضخم إلى عوامل حقيقية سببها زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ويتم حساب فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي كما يلي $Dx = Cp + CG + I + \Delta S + (X - M) - Y$ ومن أجل تفسير التضخم في الجزائر حسب هذا المعيار؛ نعتمد على معطيات الجدول التالي:

الجدول (2-04): فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

الوحدة: مليار دج

السنة	C	G	I	ΔS	X-M	الطلب الكلي AD	الناتج الحقيقي Y	Dx
2001	1847.7	624.6	965.5	169.1	620.2	4227.1	3463.02	764.08
2002	1989.3	700.4	1111.3	275	446.7	4522.7	3657.27	865.43
2003	2126.3	777.5	1265.2	328.4	755	5252.4	3920.66	1331.74
2004	2371	846.9	1477	568.5	885.8	6149.2	4089.32	2059.88
2005	2553	865.9	1691.6	703.8	1749.2	7563.5	4330.91	3232.59
2006	2695	954.9	1967.3	616.6	2286.2	8520	4403.86	4116.14
2007	2948.1	1062.9	2444.9	777.5	2076.1	9309.5	4552.40	4757.1
2008	3185.9	1464	3065.1	1048.5	2127.2	10890.7	4659.84	4757.1
2009	3743.9	1609.4	3811.4	861.2	-57.1	9968.8	4735.9	5232.9
2010	4115.6	2065.7	4350.9	617.2	2642.1	13791.5	4908.01	8883.49
2011	4548.2	3015.2	4620	884.2	1515.9	14583.5	5049.94	9533.56
2012	5211.5	3184	4879.1	960.3	1780.3	16015.2	5220.37	10794.83
2013	5769.8	3186.9	5690.9	1532.7	848.6	17028.9	5364.85	11664.05
2014	6264.7	3409.7	6446.7	1401.7	737.9	18260.7	5568.13	12692.57
2015	6854	3613.4	7041.7	1424.5	-1711.7	17221.9	5777.68	11444.22
2016	7446	3617.7	7467.3	1359.5	-1953.8	17936.7	5968.35	11968.35
2017	-	-	-	-	-1656.3	-	6063.84	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2008، 2015، 2017.
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 14، المحاسبة الوطنية، ص 257.
- بوجمعة بلال وعثمان ملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، جامعة أدرار، ص 156.
- تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع: -

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt> -

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

تفسر قيم معيار فائض الطلب كما يلي:

- $D_x > 0$: الطلب أكبر من العرض ومنه وجود ضغوط تضخمية.

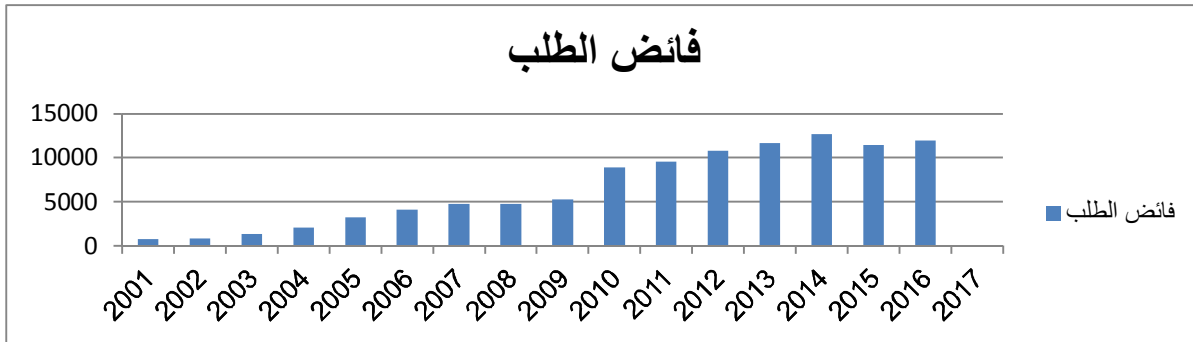
- $D_x < 0$: الطلب أقل من العرض ومنه وجود ضغوط انكماشية.

- $D_x = 0$: الطلب يساوي العرض ومنه وجود استقرار.

يبين الجدول رقم (2-04) تطور فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي في الجزائر للفترة 2001-2017، حيث سجل هذا المؤشر قيما متذبذبة موجبة طيلة فترة الدراسة وهو ما يدل على وجود ضغوط تضخمية ناشئة عن تزايد الطلب (الإنفاق) الكلي عن العرض الكلي.

كانت المبالغ المنفقة في إطار البرامج التنموية (تزايد الإنفاق العام) السبب في تدعيم الطلب الكلي خاصة الداخلي - الاستهلاكي والاستثماري - من خلال الزيادة في الأجور أي الرفع من القدرة الشرائية والتي حُوت إلى الطلب الاستهلاكي بنسبة أكبر والذي انعكس على ارتفاع الأسعار حسب معيار فائض الطلب. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-06): تطور فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-04).

الفرع الثالث: معيار الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

يهتم هذا المعيار بتغيير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية: $M^t = \lambda Y_t - M_t$ حيث أن M^t هو حجم الإفراط النقدي. Y_t هو حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة. M_t هي كمية النقود المتداولة بالفعل معبرا عنها ب M_2 .

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة

السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية: $\lambda = M_t / Y_t$

والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الجدول (2-05): تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الإفراط النقدي Mt (5) = (4) - (1)	λY_t (4) = (3) × (2)	λ (3) = (1) ÷ (2)	الناتج الحقيقي Y_t (2)	الكتلة النقدية M2 (1)	السنوات
0.2	2473.3	0.7142	3463.02	2473.5	2001
0.2	2901.3	0.7933	3657.27	2901.5	2002
0.3	3354.1	0.8555	3920.66	3354.4	2003
0.3	3644	0.8911	4089.32	3644.3	2004
0.2	4070.2	0.9398	4330.91	4070.4	2005
0.1	4827.5	1.0962	4403.86	4827.6	2006
0.5	5994.1	1.3167	4552.40	5994.6	2007
0.2	5955.7	1.2781	4659.84	5955.9	2008
0.1	7173	1.5146	4735.9	7173.1	2009
0.3	8162.5	1.6631	4908.01	8162.8	2010
0	9929.2	1.9662	5049.94	9929.2	2011
0.1	11015	2.1100	5220.37	11015.1	2012
0.4	1194.1	2.2258	5364.85	11941.5	2013
0.2	13686.5	2.4580	5568.13	13686.7	2014
0.4	13704.1	2.3719	5777.68	13704.5	2015
0.2	13816.1	2.3149	5968.35	13816.3	2016
-	14974	2.4694	6063.84	14974.6	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

- العمود (1): بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005، 2008، 2012، 2017 و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 ديسمبر 2018، ص10.

- العمود (2): على تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt> -

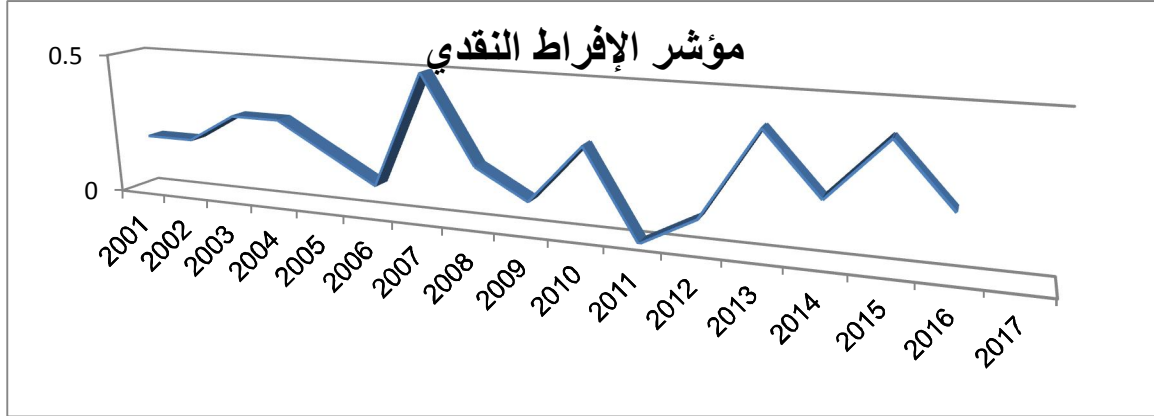
- الأعمدة (3) (4) (5) تم حسابها من طرف الطالب.

حسب النظرية المعاصرة التغير في هذا المؤشر هو السبب الرئيس الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار، حيث أن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الأسعار.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الشكل (07-2): تطور مؤشر الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05-2).

يتضح من خلال الجدول رقم (05-2) وجود ضغوط تضخمية سببها الإفراط عرض النقود في الاقتصاد من طرف الجهاز المصرفي، وذلك من خلال تسجيل مؤشر الإفراط النقدي لقيم أكبر من الرقم 1 صحيح باستثناء سنة 2011 والتي سجل المؤشر عنها الرقم 0.

وتراوحت قيمة المؤشر طيلة فترة الدراسة بين 0 و 0.5 حيث كانت أعلى نسبة سنة 2007 وهي نفس السنة التي بدأت فيها حدة التضخم تظهر، حيث تعكس قيم المؤشر في الجدول السابق عدم تناسب حجم الكتلة النقدية M_2 مع تطور حجم الناتج المحلي المقوم بالأسعار الثابتة، وكان لتزايد حجم المدخرات في البنوك التجارية دور في تنامي M_2 وهو ما تؤكد قيم المضاعف النقدي طيلة فترة الدراسة والذي تراوحت بين 2.4 و 3.7 كحد أقصى.

من خلال مؤشري الاستقرار النقدي ومعيار الإفراط النقدي بالإضافة إلى معيار فائض الطلب نستنتج أن أسباب التضخم في الجزائر نقدية وحقيقية في نفس الوقت، الأمر الذي يستلزم معالجة الضغوط التضخمية الناشئة عن تنامي الكتلة النقدية عن طريق سياسة نقدية انكماشية بالأدوات الكمية لامتناس الفائض من الكتلة النقدية، ومعالجة الضغوط التضخمية الناشئة عن فائض الطلب بسياسة مالية انكماشية عن طريق ترشيد الإنفاق العام الزيادة في الضرائب- الحصيلة الإجمالية أو المعدل- وذلك للتقليل من القدرة الشرائية للأفراد خاصة ما تعلق بالمنتجات الاستهلاكية.

وباعتبار أن السياستين النقدية والمالية لهما نفس الأهداف النهائية وجب التنسيق بين الحكومة وبنك الجزائر لتجنب التعارض بين تحقيق هذه الأهداف التي من بينها المحافظة على استقرار الأسعار.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

المبحث الثاني: طبيعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

عرفت كل من السياسة المالية والسياسة النقدية اتجاها مغايرا للفترة السابقة مع مطلع الألفية الثالثة، وذلك من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان ولا زال رهين الموارد المالية والتي تحدد خارجيا في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

بعد التحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2000 وانتعاش ميزانية الدولة؛ اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية عن طريق التوسع في الإنفاق العام في إطار برامج تموية هادفة إلى تدعيم الطلب الكلي بعد الركود الذي بدأ من سنة 1986 مع انهيار أسعار البترول وأسعار صرف الدولار آنذاك.

الفرع الأول: اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

عرفت هذه الفترة إنفاق مبالغ مالية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وكذا مستويات عالية من التشغيل عن طريق إنفاق جزء من هذه المبالغ في برامج تموية في إطار النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

لمعرفة تطور كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة وبنيتها نعتد على معطيات الجدول التالي، والذي يوضح مجمل المبالغ المنفقة في إطار نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الجدول (2-06): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة

(2001-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات عامة	النفقات عامة	نمو النفقات %	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2001	1505.5	1321	-	798.6	522.4
2002	1603.2	1550.6	17.38	975.6	575
2003	1966.6	1766.2	13.90	1138.1	628.1
2004	2226.2	1831.8	3.71	1223.8	608
2005	3082.6	2052	12	1245.1	806.9
2006	3639.8	2453	19.54	1437.9	1015.1
2007	3867.8	3108.5	26.72	1673.9	1434.6
2008	5111	4175	34.30	2227.3	1948.4
2009	3676	4246	1.7	2300	1946.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004، 2008، 2011.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

نلاحظ من خلال الجدول (06-2) تطور مستمر وملحوظ للإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما فيما يخص النفقات فقد بلغت سنة 2001 1321 مليار دج واستمرت في الزيادة طول هذه الفترة لتبلغ سنة 2005 حدود 2052 مليار دج، كما قدرت ب 4246 مليار دج سنة 2009.

كما يتضح أيضا أن نفقات التسيير تستحوذ دائما على نسبة أكبر من إجمالي الإنفاق العام، حيث تتراوح هذه النسبة بين 60% و 66.8%، وتتراوح نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العام بين 33.2% و 39.6% وذلك حتى سنة 2004، وتتراوح نسبة نفقات التسيير بين 52% و 58% وذلك حتى سنة 2009.

ثانيا- البرامج التنموية في الجزائر 2001 - 2009

تميزت هذه الفترة بانطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الأمر الذي يوضح - أيضا- اتجاه السياسة المالية التوسعي في الجزائر.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية سياسة الإنفاق العام- وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج، يهدف إلى إعادة تنشيط الطلب والذي يجب أن يسايره دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وكذا رد الاعتبار للمنشآت القاعدية، خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.¹

¹ - ناحية صالحية وفتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 الجزء الأول، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 144.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الجدول (2-07): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ المالية (مليار دج)	205.40	185.90	113.20	20.50	525
نسبة المبالغ %	39.10	35.40	21.56	3.90	100

المصدر: محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014-، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 269.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الاستراتيجية بعيدة المدى والتي تلخص رؤية الجزائر في إرساء مقومات الاستثمار الاستخلافي للعوائد النفطية، بما يوفر البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل كفاءة استخدام الموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يوضح توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج حسب القطاعات:¹

الجدول (2-08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
الإجمالي	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، مرجع سابق، ص 271.

1- محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 الجزء الثاني، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 475.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الفرع الثاني: اتجاه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

استمر التوسع المالي للحكومة عن طريق النفقات العامة تكملة لما بدأت في سنة 2001، وهذه المرة مع برنامج توطيد النمو وكذا النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.

أولاً- تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

رغم تراجع عائدات المحروقات بسبب انخفاض الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول استمر التوسع في النفقات العامة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها النمو والتشغيل، والجدول التالي يوضح تطور السياسة المالية:

الجدول (2-10): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة

(2010-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات عامة	نمو النفقات %	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز
2010	4379.6	4466.9	-	2659	1807
2011	5790.1	5853.6	31.04	3879.2	1974.4
2012	6339.3	7058.1	20.57	4782.6	2275.5
2013	5957.1	6024.1	- 17.16	4131.5	1892.6
2014	5738.4	6980.2	15.87	4486.3	2493.9
2015	5103.1	7656.3	9.68	4617	3039.3
2016	5110.1	7297.5	-5	4585.6	2711.9
2017	6182.8	7389.3	1.25	4757.8	2631.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2011 ، 2014 ، 2015 ، 2017 وقانون المالية 2018.

قُدرت الإيرادات العامة ب 4379.6 مليار دج سنة 2010 لتسجل ارتفاعا في السنتين الموالتين، ثم تنخفض سنة 2013 أين بلغت 5957.1 مليار دج واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2016 أين بلغت 5110.1 مليار دج ثم تسجل ارتفاعا في سنة 2017 لتبلغ 6182.8 مليار دج وتسجل بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنة 2018.

بلغت النفقات العامة 4466.9 مليار دج سنة 2010 وتسجل بعد ذلك تزايدا حتى سنة 2013 أين انخفضت ب 17.16% عن سنة 2012 لترتفع من جديد فوصلت في 2014 إلى 6980.2 مليار دج، كما قدرت ب 7656.3 مليار دج سنة 2015، لتسجل انخفاضا قدر ب 5% في 2016 لترتفع من جديد سنة 2017 وتعاود الانخفاض في سنة 2018.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

بالنسبة لنفقات التسيير فقد عرفت تزايدا مستمرا طول هذه الفترة وذلك بسبب سياسات التشغيل التي اتبعتها الجزائر، كما أن نفقات التسيير تستحوذ على نسبة أكبر من 50% من إجمالي النفقات العامة مقابل نفقات التجهيز، الأمر الذي يعبر عن تدعيم الطلب الاستهلاكي على حساب الطلب الاستثماري والذي ربما سينشئ ضغوطا تضخمية بسبب عدم مراعاة طبيعة الموارد المالية التي تغطي مناصب الشغل المستحدثة.

ثانيا- البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

تكملة منها لمشروع التنمية؛ واصلت الجزائر برامجها الاستثمارية الهادفة إلى تدعيم البنية التحتية والهياكل القاعدية، وذلك عن طريق برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج الجديد للنمو الذي شرع فيه بداية سنة 2015.

1- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

هو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي، وقد رُصد له غلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دج أي ما يعادل (286 مليار دولار)، حيث خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية (40%)، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل الإدارة والمنظومة الوطنية.¹

الجدول (10-2): توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-

2014

القطاعات	المبالغ المخصصة النسبة%	
	(مليار دج)	
التنمية البشرية	49.5	10122
المنشآت القاعدية الأساسية	31.5	6448
تطوير الخدمة العمومية	8.16	1666
التنمية الاقتصادية	7.7	1566
الحد من البطالة	1.8	360
البحث العلمي وتكنولوجيا	1.2	250

المصدر: محمد صلاح مرجع سابق، ص 274.

¹ - محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 476.

2- البرنامج الجديد للنمو 2015-2019

أو الخطط الخماسي الجديد 2015-2019 شرع فيه لتعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لانعكاسات الأزمة المالية العالمية وتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع، وينتظر من هذا البرنامج إعطاء دفعا جديدا للتنمية المحلية والتنمية البشرية وكذا النهوض بالاقتصاد في كافة القطاعات.¹ إن المخطط الخماسي للتنمية والذي رصدت له الحكومة نحو 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار؛ يهدف إلى:²

- تحسين ظروف معيشة السكان في السكن، التربية، الصحة، الماء والكهرباء؛
- العمل على إحداث نمو قوي للنتاج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب شغل وتكوين الموارد البشرية؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7%.

المطلب الثاني: طبيعة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

بعد الانطلاق في البرامج التنموية والتوسع في النفقات العامة خاصة الجارية منها ارتفعت المدخرات لدى البنوك، الأمر الذي تولد عنه فائض الادخار عن الاستثمار، ما جعل بنك الجزائر يمارس سياسة نقدية تقييدية تضعف من قدرة البنوك على منح الائتمان عن طريق الاحتياطي القانوني واسترجاع السيولة.

الفرع الأول: الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

عرفت الكتلة النقدية في الجزائر نموا مستمرا منذ سنة 2001 ومع الانطلاق في البرامج التنموية والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول الذي نتجت عنه احتياطات صرف ضخمة.

¹- آمنة دداش ويوسف بشني، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية

2010-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، 2018، ص 234.

²- عاشور حيدوشي وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، ص 338.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

أولاً- الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

الجدول (2-11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

(مليار دج)

السنوات	النقود القانونية	ودائع في البنوك	ودائع لدى الخزينة والبريد	الكتلة النقدية M1	نمو M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نمو M2%
2001	577.2	554.9	106.4	1238.5	-	1235	2473.5	-
2002	664.7	642.2	109.4	1416.3	14.35	1485.2	2901.5	17.30
2003	781.4	718.9	130.1	1630.4	15.11	1724	3354.4	15.60
2004	874.3	1133	158.3	2165.6	32.82	1478.7	3644.3	8.64
2005	921	1240.5	276	2437.5	12.55	1632.9	4070.4	11.69
2006	1081.4	1760	335.8	3177.8	30.37	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284.5	2570.4	378.7	4233.6	33.22	1761	5994.6	24.17
2008	1540	2965.1	459.8	4964.9	17.27	1991	5955.9	-0.64
2009	1829.4	2541.9	572.9	4944.2	-0.41	2228.9	7173.1	20.43
2010	2098.6	2922.3	735.5	5638.5	14.04	2524.3	8162.8	13.79
2011	2571.5	3536.2	1034	7141.7	26.65	2787.5	9929.2	21.63
2012	2952.3	3380.5	1349	7681.5	7.75	3331.5	11015.1	10.93
2013	3204	3564.5	1481.3	8249.8	7.39	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	4460.8	1483.3	9603	1.16	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.1	3908.5	1244.6	9261.2	1.03	4443.3	13704.5	0.13
2016	4497.2	3745.4	1164.4	9407	1.01	4409.3	13816.3	0.81
2017	4716.9	4513.3	1035.8	10266	9.13	4708	14974.6	8.38
2018	4797	4858.5	1140.2	10995.4	7.1	5161.8	16159.2	7.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005، 2008، 2012، 2017 و النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44 ديسمبر 2018، ص 10.

الجدول رقم (2-11) يوضح تطور الكتلة النقدية M₁، حيث سجلت نموا مستمرا منذ سنة 2001 وحتى سنة 2009 أين سجلت انخفاضا يكاد يكون معدوما بنسبة 0.41%، ثم سجلت ارتفاعا بعد ذلك في 2010 و 2011 بنسب 14.04% و 26.65% على التوالي، واستمر نمو الكتلة النقدية M₁ إلى غاية سنة 2018 ولكن نسب الزيادة كانت ضئيلة جدا بالمقارنة مع الفترة 2001-2008 والتي وصلت إلى 33.22% سنة 2007.

من خلال مكونات الكتلة النقدية M₁ يتضح أن السبب الرئيس لنمو M₁ هو زيادة الودائع تحت الطلب في البنوك فمن خلال الجدول نلاحظ -على عكس القاعدة النقدية والودائع لدى الخزينة وحسابات الصكوك البريدية- تنامي الودائع تحت الطلب بنسب ملحوظة؛ فبعدما بلغت

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

سنة 2001 حدود 554.9 مليار دج قُدرت سنة 2018 ب 4858.5 مليار دج أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة ب 9 مرات تقريبا، وهو ما يسمح للبنوك التوسع في منح الائتمان واشتقاق نقود الودائع.

كما يوضح الجدول رقم(11-2) أيضا تطور الكتلة النقدية M_2 ، حيث عرفت هي الأخرى نموا كبيرا حيث قُدرت سنة 2001 ب 2473.5 مليار دج واستمر الارتفاع حتى سنة 2008 أين بلغت 5955.9 سنة مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 0.64% عن سنة 2007، ثم ترتفع من جديد بنسب متذبذبة إلى شبه منعدمة إلى غاية سنة 2018 والتي بلغت M_2 شهر سبتمبر فيها 16159.2 مليار دج وبنسبة زيادة 7.91% عن سنة 2017.

الكتلة النقدية M_2 والمكونة من M_1 إلى جانب أشباه النقود - ودائع لأجل - تضاعفت 6 مرات تقريبا خلال الفترة والسبب في ذلك الزيادة المستمرة للودائع لأجل والتي تستقطبها البنوك نظير منح فوائد عليها، حيث بلغت سنة 2001 مبلغ 1235 مليار دج وارتفعت بعد ذلك لتسجل انخفاضا في سنة 2004 حيث قُدرت ب 1478.7 مليار دج، ثم ترتفع بعد ذلك إلى غاية سنة 2018 أين بلغت حدود 5161.8 مليار دج.

ثانيا - مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017

شهدت مقابلات الكتلة النقدية ارتفاعا مع بداية سنة 2000 خاصة ما تعلق بتدفقات العملات الأجنبية والتي أهمت في تكوين احتياطي صرف عملت السلطة النقدية والمالية على تكييفه والوضع الاقتصادي القائم.

والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-

2018 وعلاقتها بحجم القاعدة النقدية والكتلة النقدية M_2 :

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الجدول (2-12): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2001-2018

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الذهب العملات الأجنبية	قروض الدولة	قروض للاقتصاد	السنوات	الذهب العملات الأجنبية	قروض الدولة	قروض للاقتصاد
2001	1310.8	569.7	1078.4	2010	11997	-3392.9	3268.1
2002	1755.7	578.6	1266.8	2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2003	2342.6	423.4	1380.2	2012	14940	-3343.4	4298.4
2004	3119.2	-20	1535	2013	15225.2	-2135.4	5156.3
2005	4179.7	-933.2	1779.8	2014	15734.5	-1992.3	6504.6
2006	5515	-1304	1905.4	2015	15375.4	567.5	7277.2
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	2016	12596	2682.2	7909.9
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	2017	11227.4	4691.9	8880
2009	10886	-3488.9	3086.5	2018	10301.3	2529.2	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005، 2008، 2012، 2017 والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 44 ديسمبر 2018، ص 6.

يبين الجدول رقم (2-12) مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر والمتمثلة في كل من الذهب والعملات الأجنبية، القروض المقدمة للدولة والقروض المقدمة للاقتصاد.

1- الذهب والعملات الأجنبية: يمثل كل من الذهب والعملات الأجنبية أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، ونلاحظ نمو مستمر لصافي الموجودات الخارجية، وذلك راجع إلى تحسن عائدات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث سجلت تطورا إيجابيا حتى سنة 2014، لتسجل بعد ذلك انخفاضا حتى سنة 2018 بسبب الصدمة الخارجية المرتبطة بتراجع أسعار البترول وبالتالي تراجع عائدات المحروقات.

2- القروض المقدمة للاقتصاد: تمثل ذلك الائتمان الممنوح من طرف البنوك للأعوان الاقتصاديين، وسجلت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة، والسبب راجع إلى وفرة الادخار وتنامي الودائع لدى البنوك لدى البنوك، وأيضا الأشغال العمومية والصفقات العمومية في إطار البرامج التنموية تتطلب تمويلا كبيرا، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة في إطار صندوق دعم تشغيل الشباب الأمر الذي زاد في الطلب على القروض.

3- القروض المقدمة للدولة: هي مجموع التمويلات الممنوحة للدولة من طرف النظام البنكي، ويتضح أن الدولة كانت تمثل مدينا للنظام البنكي في الفترة 2001-2014 بسبب التمويلات الممنوحة لمشروع التنمية، ولما واصلت إيرادات المحروقات في الارتفاع أصبحت الدولة تمثل دائما للنظام البنكي بسبب وفرة التمويلات والتي كان مصدرها صندوق ضبط الإيرادات واستمر الوضع على هذه الحال حتى سنة 2014 لتعود مدينا في الفترة 2015-2018.

تؤدي احتياطات الصرف الأجنبي دورا هاما كأحدى مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر حيث أنها أسهمت بشكل كبير في تنامي الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك باعتبار مصدرها المرتبط بعائدات المحروقات والذي يمثل أهم مصدر للتوسع النقدي.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

مارس بنك الجزائر السياسة النقدية عن طريق الأدوات الكمية التقليدية والمتمثلة في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، بالإضافة إلى استحداث أدوات جديدة تمثلت في استرجاع السيولة لسبعة أيام واسترجاع السيولة لثلاثة أشهر واسترجاع السيولة لستة أشهر.

أولاً- الأدوات الكمية التقليدية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

تتمثل هذه الأدوات في كل من معدل الاحتياطي الإجمالي المفروض على الودائع لدى البنوك، بالإضافة إلى معدل أو سعر إعادة الخصم والذي يمثل العمولة التي يتقاضاها بنك الجزائر لقاء خصمه للأوراق التجارية.

1- معدل الاحتياطي الإجمالي

استعمل بنك الجزائر نسبة الاحتياطي الإجمالي كأداة فعالة للحد من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نفود الودائع وبالتالي التقليل من منح الائتمان للاقتصاد، وذلك في ظل تزايد ونمو المدخرات لدى البنوك.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

والجدول التالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجمالي طيلة فترة الدراسة:

الجدول (2-13): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م.إ. إجباري	%3	%4.25	%6.25	%6.5	%6.5	%6.5	%6.5	%8	%8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
م.إ. إجباري	%9	%9	%11	%12	%12	%12	%8	%8	%10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 17.
- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2009، ص 17.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-13) أن بنك الجزائر حاول في ظل تزايد الادخار منذ سنة 2001 أن يمارس سياسة نقدية تقييدية اتجاه البنوك التجارية من خلال نسبة الاحتياطي الإجمالي المفروضة على الودائع، حيث فُرض معدل 3% في سنة 2001 ثم ارتفع في سنة 2002 إلى 4.25% ثم إلى 6.25% في سنة 2003، أما في الفترة 2004-2007 فقد ثبت عند 6.5%، ليسجل ارتفاعا من جديد 8% سنتي 2008 و 2009 و 9% سنتي 2010 و 2011، واستمر في الارتفاع حتى سنة 2015 (12%) ثم انخفض في سنتي 2016 و 2017 إلى 8% ثم سجل ارتفاعا في 2018 إلى 10%.

1- معدل إعادة الخصم

من أجل التعرف على تطور معدل إعادة الخصم المفروض من طرف بنك الجزائر؛

نستعرض معطيات الجدول التالي:

الجدول (2-14): تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
م.إ. الخصم	%6	%5.5	%4.5	%4	%4	%4	%4	%4	%4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
م.إ. الخصم	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%3.5	%3.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018، ص 19.

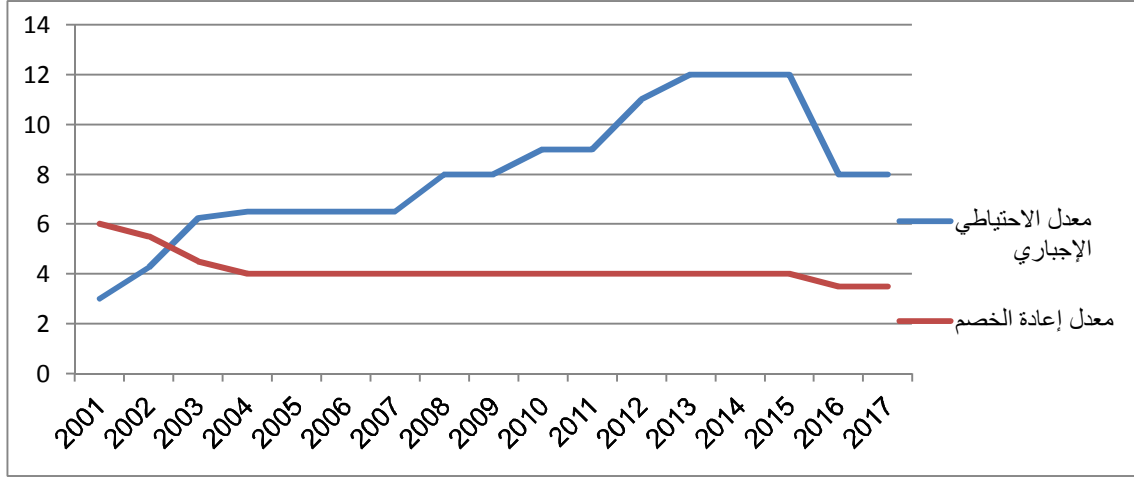
نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-14) أن بنك الجزائر لم يولي اهتماما بأداة سعر إعادة الخصم -عكس أداة الاحتياطي الإجمالي- فمنذ سنة 2001 و 2002 أين فُرض معدل 6%،

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

5% على التوالي وفي سنة 2003 معدل 4.5%؛ ظل سعر إعادة الخصم ثابتا عند معدل 4% طيلة الفترة 2004-2016، وهو ما يفسر عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على عرض النقود في الاقتصاد الجزائري، وسجل هذا المعدل انخفاضا طفيفا ليبلغ 3.5% سنة 2018. والشكل التالي يوضح تطور معدلي الاحتياطي القانوني وإعادة الخصم:

الشكل (09-2): نسبة الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم في الجزائر 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8-2) والجدول رقم (9-2).

ثانيا- الأدوات الكمية المستحدثة للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

استعمل بنك الجزائر إلى جانب أداتي الاحتياطي الإجباري وسعر إعادة الخصم أدوات جديدة لم يسبق له أن استعملها قبل سنة 2001 - باستثناء المعدل المستهدف لنظام الأمانات- تمثلت في استرجاع السيولة، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة. حسب النظام رقم 91-08 المتضمن تنظيم السوق النقدية يمكن لبنك الجزائر التدخل بواسطة¹:

- عمليات أخذ أو منح على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة وأن هذه العمليات ليست آلية ولا بتكاليف ثابتة؛
- عمليات أمانة لمدة (07) أيام؛
- عمليات أخرى يحتفظ بنك الجزائر بإمكانية إدخالها وأن هذه العمليات المنتظمة يمكن إنجازها في أي وقت، ولكن لصالح المصارف فقط.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص ص 181-182.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

وتتم عمليات استرجاع السيولة عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة. أما تسهيلة الودائع المغلة للفائدة فيتم القيام بها من طرف المصارف، ويمكن لهذه الأخيرة أن تلجأ لهذه التسهيلة عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، حيث يتم مكافأة هذه التسهيلة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا ويمكن تغييره حسب تقلبات السوق والجدول الموالي يوضح تطور هذه المعدلات طيلة فترة الدراسة:

الجدول (2-15): تطور معدلات الأدوات الكمية المستحدثة من طرف بنك الجزائر

لاسترجاع السيولة خلال الفترة 2001-2018

تسهيلات الودائع المغلة للفائدة	المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	استرجاع السيولة			
		لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام	السنوات
-	8.75	-	-	-	2001
-	8.75	-	-	2.75	2002
-	4.5	-	-	1.75	2003
-	4.5	-	-	0.75	2004
0.3	4.5	-	1.9	1.25	2005
0.3	4.5	2	2	1.25	2006
0.75	-	2.5	2.5	1.75	2007
0.75	-	2	2	1.25	2008
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2009
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2010
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2011
0.3	-	1.25	1.25	0.75	2012
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2013
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2014
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2105
0.3	-	1.5	1.25	0.75	2016
-	-	-	-	-	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 06، مارس 2009، ص 17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012، ص 17.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2009، ص 17.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

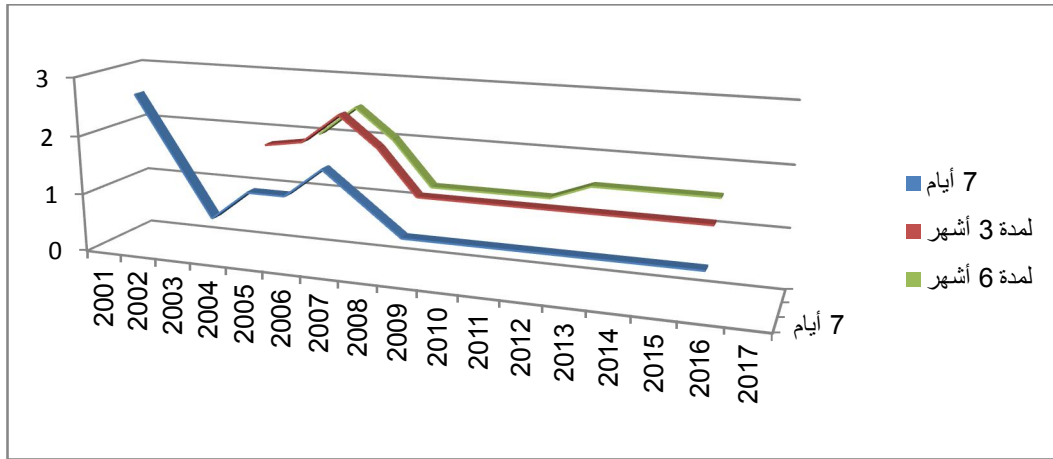
يبين الجدول رقم (15-2) وسائل التحكم ومراقبة السيولة في السوق النقدية:

1- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام: استعمل بنك الجزائر هذه الأداة بعد ظهور فائض السيولة لدى البنوك ابتداءً من سنة 2002 بمعدل 2.75% وعرف تذبذباً في الفترة 2003-2008 ليستقر بعد ذلك عند حد 0.75% إلى غاية سنة 2016، ليسجل ارتفاعاً سنة 2018 بمعدل 3.5%.

2- المعدل المستهدف لنظام الأمانات: لم تكن هذه الأداة فعالة في نظر بنك الجزائر، حيث تخلى عن العمل بها سنة 2007 بعد أن قام بتخفيض هذا المعدل إلى 4.5% سنة 2003.

3- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة: بدأ بنك الجزائر العمل بهذه الأداة سنة 2005 بمعدل 3% إلى غاية سنة 2016 باستثناء سنتي 2007 و 2008 بمعدل 0.75%.

الشكل (10-2): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10-2)

من خلال مات سبق يتضح أن بنك الجزائر مارس سياسة نقدية انكماشية من خلال الزيادة المستمرة في معدل الاحتياطي الإجباري وذلك من أجل الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان، كما أنه استعمل أدوات جديدة من أجل سحب الكتلة النقدية الفائضة لدى البنوك وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار، غير أن حجم الكتلة النقدية M_2 استمر بالارتفاع طيلة فترة الدراسة ومنه فشلت السياسة النقدية من التحكم في عرض النقود طيلة الفترة 2001-2017

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

المبحث الثالث: فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

ترتبط فعالية السياستين النقدية والمالية في تحقيق الأهداف المنوطة بهما بدرجة التوفيق بين اتجاه السياستين ما إن كان توسعياً أو انكماشياً، وقد رأينا سابقاً الاتجاه التوسعي لكل من السياستين النقدية والمالية في الجزائر، ولكن يبقى إبراز التداخل بينهما من خلال العجز الموازي الذي رافق البرامج التنموية.

المطلب الأول: طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

لدراسة مستوى التوفيق بين السياستين النقدية والمالية يستلزم توضيح العلاقة التي تربط الحكومة ببنك الجزائر؛ وذلك من خلال إسهام بنك الجزائر في تغطية الدين العام لسد العجز الموازي، على اعتبار أن سياسة الدين العام تمثل السياسة التي تبيين مستوى وواقع الهيمنة في الاقتصاد أي ما إذا كان بنك الجزائر يتمتع بالاستقلالية من عدمها.

الفرع الأول: شروط وترتيبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر

تتمثل هذه الشروط في كل من قوة السياستين النقدية والمالية، استقلالية بنك الجزائر، تطور وعمق الأسواق المالية بالإضافة إلى الاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر ورصيد الموازنة.

أولاً- درجة استقلالية بنك الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 في إطار الإصلاحات التي مست جل القطاعات؛ تحرر بنك الجزائر من القيود التي كانت مفروضة عليه من طرف الخزينة، وبالتالي منحه استقلالية أكبر في ممارسة مهامه التقليدية.

وفي سنة 2003 وبعد أزمته بنك الخليفة وبنك التجارة والصناعة صدر الأمر 11-03 المعدل والمتمم 11-03 للقانون 90-10، حيث نصت المادة 35 منه "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد."¹

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، 2003، المادة 35، الفقرة 01.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

من خلال نص المادة 35 من الأمر 11-03 تعدت وظيفة بنك الجزائر السهر على استقرار النقد إلى نمو الاقتصاد، الأمر الذي يتيح لبنك الجزائر المشاركة في تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية بعد أن كان مجرد بوابة تمر عبرها الأموال إلى الخزينة العمومية. كما نصت المادة 35 من الأمر رقم 10-04 " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض...¹ وهنا نرى أن بنك الجزائر ركز على هدف التضخم كهد نهائي للسياسة النقدية وهذا بعد ارتفاع معدل التضخم منذ سنة 2007.

ثانيا - درجة تطور وعمق السوق المالي الجزائري

يُمكن السوق المالي المتطور والنشط قيام السلطة النقدية (بنك الجزائر) من ممارسة عمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير على حجم الكتلة النقدية خدمة لأهداف الاقتصاد، والجدول التالي يوضح لنا درجة تطور بورصة الجزائر من خلال عدة مؤشرات.

الجدول (2-16): مؤشرات أداء السوق المالي الجزائري للفترة 2001-2017

السنوات	عدد الشركات المدرجة	رأس المال السوقي (1) مليار دج	القيمة المتداولة للأسهم (2) مليار دج	معدل دوران السهم ÷ 1%	حجم الاقتصاد PIB (3) مليار دج	معدل السيولة 3% ÷ 2	معدل تمويل الاقتصاد ÷ 3%
2001	4	14.720	0.25	1.7	6206.92	0.004	0.237
2002	5	10990	0.035	0.32	6436.80	0.0005	0.17
2003	5	10.360	0.017	0.16	7701.18	0.0002	0.13
2004	3	10.100	0.08	0.08	9770.15	0.00008	0.10
2005	3	10.400	0.004	0.04	11839.12	0.00003	0.09
2006	6	6.710	0.023	0.34	13448.33	0.0002	0.05
2007	5	6.460	0.014	0.21	15402.36	0.00009	0.04
2008	6	6.500	0.021	0.32	19655.08	0.0001	0.03
2009	7	6.550	0.013	0.2	15747.05	0.00008	0.041
2010	7	7.900	0.011	0.14	18505.66	0.00005	0.042
2011	7	14.968	0.19	1.27	22988.40	0.0008	0.07
2012	5	13.029	0.04	0.31	24022.878	0.0002	0.05
2013	6	13.820	0.05	0.36	24022.87	0.0002	0.06

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، 2010، المادة 35، الفقرة 01.

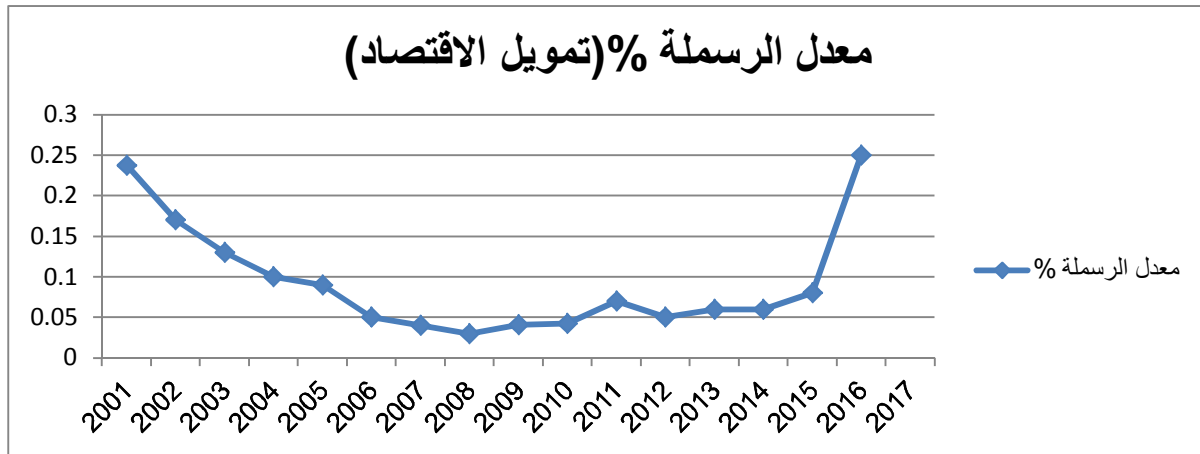
الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

0.06	0.0002	24482.64	0.27	0.04	14.793	6	2014
0.08	0.006	18850.48	8.10	1.25	15.429	5	2015
0.25	0.005	17930	1.77	0.81	45.778	5	2016
----	----	----	0.56	0.24	42.749	5	2017

المصدر: فهيمة بديسي ومريم سرارمة، أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري - إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 13.

الشكل (11-2): تطور معدل تمويل الاقتصاد بالسوق المالي الجزائري 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16-2).

يوضح الجدول رقم (16-2) بعض المؤشرات التي تبين أداء السوق المالي الجزائري - بورصة الجزائر - خلال فترة الدراسة.

- 1- عدد الشركات المدرجة: بلغ أقصاها 7 شركات في سنوات 2009، 2010، 2011، ويعتبر رقما ضئيلا جدا، ويعكس ضعف بنية الاقتصاد الوطني.
- 2- معدل السيولة: عرف هذا المؤشر أعلى نسبة له سنة 2015 حيث بلغ 0.006% بعد أن سجل نسبة 0.004% سنة 2001.

3- معدل الرسملة: يسهم رأس المال السوقي للشركات المدرجة ببورصة الجزائر؛ في تمويل الاقتصاد بنسب تتراوح بين 0.03% و 0.25% وهي نسب ضئيلة جدا تعكس طبيعة النظام المالي المتبع في الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد على التمويل البنكي أو ما يسمى باقتصاد المديونية.

من خلال المؤشرات السابقة نستنتج ضعف السوق المالي الجزائري - بورصة الجزائر - وبالتالي هذا لا يخدم عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، أو بالأحرى سوف يقلل من إمكانية تحقيق بعض الأهداف.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الفرع الثاني: سياسة الدين العام والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

استعملت الحكومة الدين العام والعجز الموازي كأدوات للسياسة المالية منذ الانطلاق في البرامج التنموية وذلك من أجل توفير التمويلات اللازمة، والجدول الموالي يوضح تطور كلا السياستين:

الجدول (2-17): تطور الدين العام والعجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2004-2017

السنوات	الدين العام الداخلي (مليار دج) (1)	الدين العام الخارجي (مليار دج) (2)	إجمالي الدين العام (مليار دج) (3)	الدين العام كنسبة من PIB (مليار دج) (4)	تمويل العجز ب: ص.ض.إ. (مليار دج) (4)	عجز الموازنة العامة (مليار دج) (4)	رصيد الميزانية كنسبة من PIB %
2001	-	-	-	-	00	-200.5	4.74
2002	-	-	-	-	00	-265.3	5.9
2003	-	-	-	-	00	-454.1	8.64
2004	1000	1584.4	2584.4	42	00	-392	6.37
2005	1038.9	1244.4	2283.3	30.2	00	-673.2	8.9
2006	1847.3	399.3	2246.6	26.3	91.5	-1872.1	22
2007	1103.9	347.6	1451.5	15.6	532	-2115.5	22.7
2008	734	397.6	1131.6	10.3	758.2	-2119.2	19.3
2009	816.3	413.6	1229.9	12.25	364.3	-2295.9	23
2010	1107.4	420	1527.4	12.7	792	-3545.5	29.4
2011	1214.8	343.8	1558.6	10.7	1761.5	-5074.2	35
2012	1321.1	284	1605.1	9.9	2283.3	-4276.4	26.4
2013	1176.6	265.4	1442	8.66	2132.5	-3059.8	18.4
2014	1238	328.3	1566.3	9.08	2965.7	-3186	18.5
2015	2444	323.5	2767.5	16.7	2886.5	-3172.3	19.1
2016	3991.8	425.4	4417.2	25.4	1387.9	-2343.7	13.5
2017	5790.8	485.5	6249.3	33.05	-	-1247.7	6.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد

- الأعمدة (1) (2) (3) (4) بنك الجزائر التقارير السنوية 2008، 2012، 2017.
- العمود (3) (4): لخضر مرغاد ونسرين كزيز، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر -دراسة تحليلية (2017/2001)-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان 2017، ص 507 و 510.
- باقي الأعمدة محسوبة من طرف الطالب.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

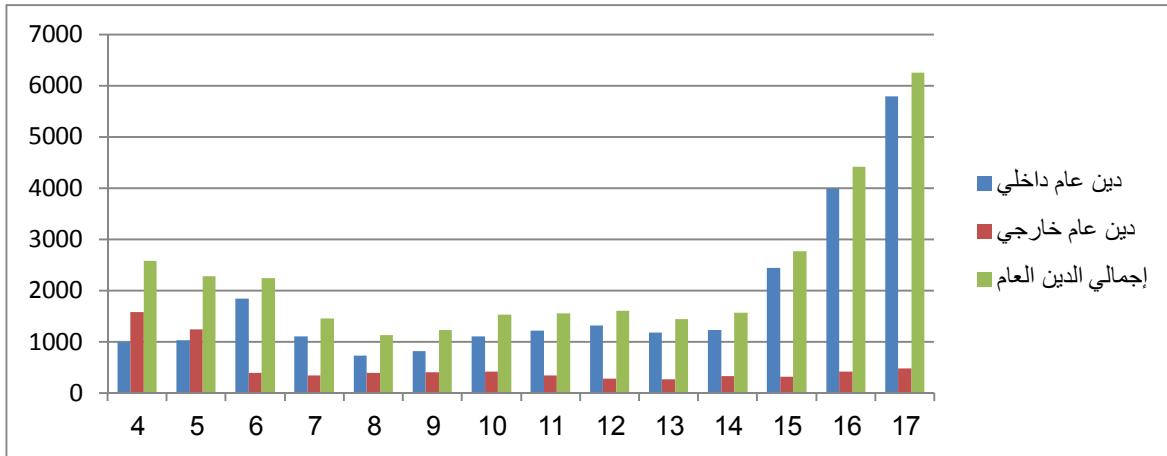
يوضح الجدول رقم (16-2) تطور الدين العام وعجز الموازنة في الجزائر:

أولاً- سياسة الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2004-2017

يتضح أن له علاقة عكسية مع عائدات المحروقات، حيث سجل إجمالي الدين العام انخفاضا في الفترة 2004-2008 نتيجة استمرار تحسن عائدات المحروقات وكذا تسديد المديونية الخارجية، وسجل الدين العام في المرحلة اللاحقة ارتفاعا بسبب انطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي سنة 2010 من جهة وانخفاض عوائد المحروقات ابتداءً من سنة 2013. وتراوح نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بين 9.9% و 42%.

اعتمدت الحكومة في إطار هذه السياسة - الدين العام- بشكل شبه كلي على القرض العام الداخلي من خلال القروض والسلفيات من البنك المركزي في إطار تعاملاته في السوق النقدية أما الدين العام الخارجي فلم يسجل تغيرا ملحوظا باستثناء سنتي 2004 و 2005 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (11-2): تطور إجمالي الدين العام للجزائر خلال الفترة 2004-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11-2)

ثانياً- عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

عرف رصيد الموازنة العامة في الجزائر عجزا طيلة فترة الدراسة، الأمر الذي يؤكد على التوجه للتوسع المالي من طرف الحكومة من أجل تمويل البرامج التنموية، حيث عرف العجز تزايدا مستمرا منذ 2002 ليصل في سنة 2011 إلى 5074.2 مليار دج بنسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 2001 (4227.1 مليار دج)، ونتيجة لترشيد الإنفاق العام

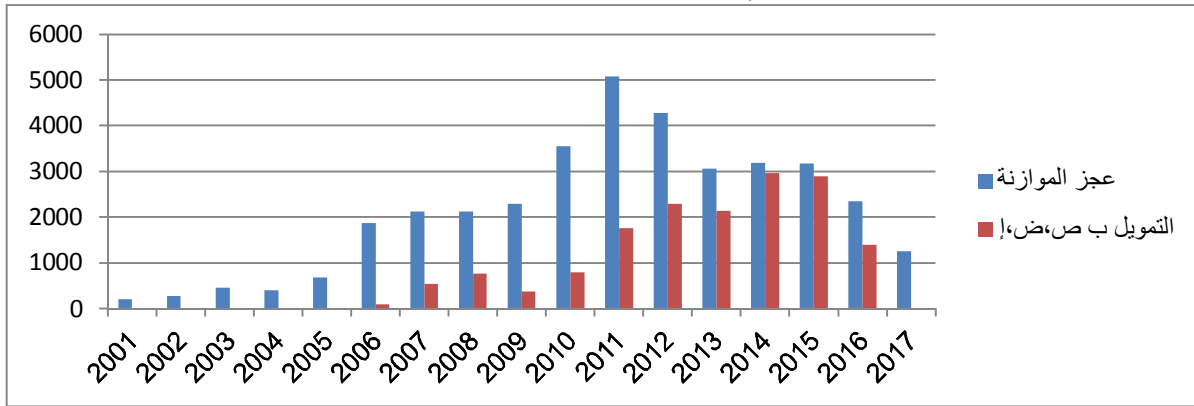
الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

وتقييد استيراد بعض السلع تراجع العجز ليبدأ بالانخفاض ليصل في سنة 2017 إلى 1247.7 مليار دج.

تم ابتداءً من سنة 2006 بتمويل جزء من عجز الموازنة باحتياطات صندوق ضبط الإيرادات، والذي عرف فوائض مالية منذ سنة 2001 لتحسن عوائد المحروقات، حيث أسهم الصندوق في تمويل الصندوق بنسب متفاوتة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (12-2): تطور عجز الموازنة وإسهام صندوق ضبط الموارد في تمويله 2001-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16-2).

المطلب الثاني: تقييم فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

تتوقف عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية على مختلف الشروط والترتيبات المؤسسية، والتي لم تتوفر في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي حال دون تفعيل التفاهم والتشارك في صياغة وتنفيذ السياسات بين بنك الجزائر والحكومة.

الفرع الأول: تحليل مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة 2001-2009

عُرفت هذه الفترة في الاقتصاد الجزائري بالتوسع المالي في إطار برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فإذا كانت السياسة المالية في هذه الفترة واضحة المعالم في السعي نحو زيادة الناتج وتحقيق معدلات تشغيل مقبولة؛ فإنها أهملت جانب الأسعار فالتوجه الذي سلكته السياسة المالية هو تضخمي بحد ذاته وقد كانت المبالغ المنفقة السبب الرئيس لارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع الطلب الكلي والذي حول إلى الاستيراد.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في

الجزائر خلال الفترة 2001-2017

كما شهدت هذه الفترة أيضا تنامي الكتلة النقدية نتيجة توفر احتياطات الصرف الأجنبي والمتأتية من عائدات المحروقات، بالإضافة إلى تزايد حجم المدخرات لدى البنوك التجارية، وأسند هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية غير أن فعالية وديناميكية أدواتها الكمية كانت غير كافية لمراقبة الكتلة النقدية، حيث أن هذه الأخيرة ورغم سعي بنك الجزائر بسياسته الانكماشية عن طريق الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة؛ عرفت ارتفاعا كبيرا وبالتحديد الكتلة النقدية M_2 وهذا ما يبينه المضاعف النقدي.

يبدو أن هناك هيمنة واضحة للسلطة المالية -الحكومة- في الاقتصاد الجزائري جعلت من عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أمرا صعبا، ويظهر هذا من خلال الآثار التي تركتها السياسة المالية على السياسة النقدية؛ حيث نتج عن زيادة الإنفاق العام ارتفاع المدخرات لدى البنوك التجارية من جهة وتنامي القطاع غير الرسمي من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم فعالية السياسة النقدية في هذه الفترة.

الفرع الثاني: مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية خلال الفترة 2010-2014.

تميزت هذه الفترة أيضا بإنفاق مبالغ هائلة لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن أنفقها، والحديث هنا أولا عن برنامج توظيف النمو الاقتصادي الذي خصص له 286 مليار دولار لاستكمال البرامج السابقة وخدمة التنمية، الأمر الذي جعل السياسة النقدية محدودية الفعالية وتابعة فقط لبنك الجزائر وذلك من خلال زيادة التسبيقات والقروض المباشرة للحكومة من أجل سد عجز الموازنة.

بعد سنة 2013 وانهار أسعار البترول كان للحكومة أن تسيطر هيمنتها على النظام المالي وذلك بتقيد استقلالية بنك الجزائر من خلال تعديل قانون النقد والقرض والذي أصبح يلزم بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة طويلة الأجل (خمس سنوات) وهو أمر لا يقل خطورة عن القروض المباشرة وذلك باعتبار أن هذه السياسة ناجحة فقط في الأجل القصير وحتما هي دعم وتكريس لمزيد من الضغوط التضخمية سوف تنشأ عن تسديد خدمات الدين واختلال النظام المالي ككل.

غياب نشاط بورصة الجزائر طيلة فترة الدراسة جعل من أمر التنسيق أمرا صعبا، ولا يقتصر الحديث عن هدف استقرار الأسعار فقط؛ فحتى معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل كانت مظلمة، فالنتائج سجل زيادة عن طريق زيادة الأسعار أما معدلات البطالة فقد عادت للارتفاع

شيئا فشيئا بسبب طبيعة الموارد التي كانت تغطي والمناصب والتي كانت مؤقتة ورهينة عائدات المحروقات، والتشديد على نشاط بورصة الجزائر متوقف على عدد الشركات وقوتها في الاقتصاد الوطني والأمر الذي يبين ضعف بورصة الجزائر هو نسبة تمويل الاقتصاد التي لا تتعدى 1%.
الفرع الثالث: أسباب فشل السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر 2001-2017 .

تختلف أسباب فشل السياسة الاقتصادية والسياستين النقدية والمالية على وجه الخصوص؛ فمنها من هو راجع إلى السياسات في حد ذاتها ومنها ما هو راجع إلى بنية الاقتصاد الوطني ويمكن تبين هذه الأسباب من خلال العناصر التالية:

1- ضعف السياستين النقدية والمالية في الجزائر

ترتبط قوة السياسة المالية من خلال فعالية أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية من خلال تشجيع الاستثمار عن طريق التحفيزات والإعفاءات، وسياسة الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية في الجزائر، كما يمكن تقييم الفعالية من خلال توفر شروط عمل المضاعف.

- **اقتصاد صناعي:** هذا الشرط غير متوفر باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات.

- **وجود بطالة غير إرادية:** يشير إلى عدم الاقتراب من التشغيل الكامل، وهو شرط محقق
- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية: يتبع إلى حد بعيد الشرط الأول والذي يستلزم توفره قوة القطاع الخاص.

- **توفر رأس المال اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية:** هو شرط محقق نظرا لارتفاع عائدات المحروقات مع بداية الألفية الثالثة، لكن يبقى مشكل عدم قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري للمبالغ المنفقة الأمر الذي أدى إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي.

أما السياسة النقدية فقوتها مقتصرة على الأجل القصير إذ أجمع الاقتصاديون على عدم فاعليتها في الأجل الطويل، وبالتالي هي مجرد سياسة مساعدة للسياسة المالية من وجهة نظر القائمين على السياسة الاقتصادية في الجزائر.

2- عدم اقتران السياسات مع الأهداف (هدف التضخم)

من خلال دراسة اتجاه السياستين النقدية والمالية خلال الفترة محل الدراسة تبين التوسع المالي والنقدي، وهو اتجاه يخدم هدف النمو والتشغيل ولا يخدم هدف استقرار الأسعار؛ بل إن هاتين السياستين كانا السبب الرئيس لارتفاع الأسعار.

3- تعدد الأهداف

مع عدم التنسيق وفي اقتصاد رهين الموارد الخارجية يصعب تحقيق كل الأهداف مجتمعة، وهذا ما أقره نيكولاس كالدور على مربعه السحري فتحقيق هدف النمو والتوازن الخارجي حتما سيؤثر على هدف التحكم في التضخم، وهو ما يوضحه منحني فيليبس الذي بين العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

4- التباطؤ الزمني

في الجزائر يتوقف مفهوم السياسة المالية على قوانين المالية والتي تكون سنوية، وبالتالي فإن عامل الزمن مهم في نجاح أي أداة للسياسة المالية، الأمر الذي يحول دون معالجة أي مشكل على مستوى الأسعار أو يتعلق بالأهداف الأخرى.

في الأجل القصير السياسة النقدية أنجع لمواجهة ارتفاع الأسعار غير أن أدواتها لا تتمتع بالديناميكية اللازمة بالإضافة إلى غياب سوق مالي وشركات قوية، ولعل أهم من ذلك هو عدم الثقة في السياسات الاقتصادية من طرف البنوك وقطاع الأعمال وحتى الجمهور من المستهلكين.

5- غياب استقلالية بنك الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض والحديث عن منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية من أجل تنظيم عرض النقود في الاقتصاد، غير أن الواقع غير ذلك، حيث أن تعاملات الحكومة مع بنك الجزائر كانت بصفة هيمنة السلطة المالية وآخر ما يدل على ذلك تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2015.

6- ضعف السوق المالي المحلي

بالإضافة إلى طبيعة النظام المالي الجزائري القائم على المديونية وما له من صفات وآثار سلبية على الأعوان الاقتصاديين على حد سواء؛ ضعف السوق المالي الجزائري والذي يتيح بدائل تمويلية غير تلك التضخمية التي اتبعتها الحكومة طيلة فترة الدراسة والتي نعیش ضريبتها في

الوقت الحاضر -ضريبة التضخم- أو عائد الإصدار النقدي وتكلفته على كل من القدرة الشرائية للفئة محدودة الدخل والطبقة الفقيرة.

7- الزيادة في الأجور ومناصب العمل

كانت هذه الزيادات والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي - دائم - السبب الأول لارتفاع الأسعار؛ ذلك أن قوة الطلب الإضافية حُوت إلى الاستيراد، وبالتالي انهيار سعر صرف العملة الوطنية أمام كل من الأورو والدولار.

8- إنفاق الأموال في مشاريع البنية التحتية

تجسد ذلك في البرامج التنموية والتي وُجت نحو مشاريع البنية التحتية والتي تعتبر غير منتجة أو تدر أموالا على المدى الطويل مثل الطرق والمطارات والمستشفيات؛ وبالتالي هي لا تتعدى أن تكون تحفيزا للمستثمرين الخواص مقيمين أو غير مقيمين للاستثمار داخل الجزائر.

9- غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إن قيادة التنمية والتي لا يتبعها ارتفاع في الأسعار تكون أساسا بتكاثف الجهود بين الخواص والدولة؛ وعلى العكس من ذلك اتبعت السلطة المالية التوسع المالي دون أن تكثرث لأثر الإزاحة - إزاحة القطاع الخاص - من المشاركة في التنمية وهو ما تجسد في سياسة العجز الموازي وتبعات خدمات الدين، كل ذلك كان ضريبة تضخم يدفعها ما دون الحكومة.

10- الممارسات الاحتكارية

نظرا لهشاشة القطاع الخاص واقتصار العمل التجاري والإنتاجي على فئة قليلة ظهر الاحتار سواء من المنتجين أو المستوردين للمواد الاستهلاكية الأساسية، ومع غياب سياسات الرقابة على الأسعار في الجزائر فإن ارتفاع الأسعار ترتب عنه دعم بعض المنتجات الأساسية وبالتالي إنفاق أكبر للأموال كتحويلات للمنتجين، وهنا يظهر أثر ارتفاع الأسعار على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع لصالح أصحاب الثروة.

ملخص الفصل:

شهدت فترة الدراسة والتي تزامنت مع التوسع المالي للحكومة؛ ضغوطا تضخمية كانت ناشئة عن زيادة الإنفاق العام من خلال تدعيم الطلب الكلي من جهة، ومن جهة أخرى تزايد حجم الكتلة النقدية M_2 من خلال عمل مضاعف النقد، وبالتالي كانت هناك عوامل حقيقية وعوامل نقدية وهذا ما وضحته مؤشرات الاستقرار النقدي، الإفراط النقدي، ومؤشر فائض الطلب للكشف عن مسببات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017.

وقد اتسمت السياستين النقدية والمالية طيلة فترة الدراسة بالتوسع مع هيمنة واضحة للحكومة من خلال السياسة المالية التي تركت آثارا على السياسة النقدية من خلال ارتفاع حجم الكتلة النقدية وبالتالي لم تكن فعالة في التحكم في الأسعار، ومن جهة أخرى غياب عملية التنسيق بين هاتين السياستين نتيجة عدم توفر البيئة الملائمة لذلك، واستمرارا ارتفاع كل من عجز الموازنة العامة وإجمالي الدين - خاصة الداخلي - الأمر الذي أدى إلى عدم فعالية التنسيق في خدمة هدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

الخلاصة العامة

يعتبر التضخم من الاختلالات التي تمس بالاستقرار الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى تأثيره على باقي المتغيرات بترك آثار نقدية سلبية غير مرغوبة، وقد تطرقنا في هذا الدراسة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتضخم من تعاريف وطرق قياسه وأسباب نشوئه بالاستناد إلى النظريات الاقتصادية المتعاقبة وتفسيرها للتضخم.

كما يمثل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أهمية كبيرة عند صياغة السياسات الاقتصادية وتحديد الأهداف المرتبطة بها، وذلك من خلال الوضع في الحسبان مختلف الآثار السلبية التي تخلفها كل سياسة على السياسة الأخرى، باعتبارهما تسعيان لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وقد حاولنا في الفصل التطبيقي إعطاء مفاهيم حول السياستين المالية والنقدية بالإضافة إلى التطرق لموضوع التنسيق بين هاتين السياستين من خلال توضيح الشروط والترتيبات اللازمة لفعالية التنسيق في تحقيق الهدف المراد تحقيقه.

وقد سعت الجزائر من خلال السياسة المالية المطبقة في هذه الفترة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية وكذا معدلات التشغيل، أما السياسة النقدية فكانت موجهة للتحكم في المستوى العام للأسعار، حيث تزامن ذلك مع زيادة المدخرات في الاقتصاد الوطني جعل من ذلك سبيلا لنمو الكتلة النقدية M_2 وبالتالي ارتفاع الأسعار والتي ظهرت حداثها منذ سنة 2007.

كان التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الفترة محل الدراسة ضعيفا، وذلك من خلال الآثار التي تركتها السياسة المالية على أداء السياسة النقدية من خلال تزايد حجم المدخرات، بالإضافة إلى عدم توفير سوق مالي نشط وغياب استقلالية بنك الجزائر.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي كانت بعنوان (هل أسهم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017)؛ تم التوصل إلى:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراسة موضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر قمنا باختبار فرضيات الدراسة وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تتمثل في استقلالية البنك المركزي

صحة نسبية لهذه الفرضية؛ إذ أن متطلبات التنسيق إلى جانب استقلالية البنك المركزي هو الحد من عجز الموازنة والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي.

✓ **الفرضية الثانية:** والتي نصت على أن التضخم في الجزائر يرجع لأسباب نقدية ومالية نتيجة تزايد الإنفاق العام وحجم الكتلة النقدية خلال الفترة محل الدراسة.

توصلنا **صحة هذه الفرضية،** وذلك من خلال الكشف عن الأسباب النقدية للتضخم عن طريق مؤشر الاستقرار النقدي ومؤشر الإفراط النقدي، واللذان سجلا قيما أكبر من الرقم 1 في أغلب سنوات الدراسة.

✓ **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن مستوى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية غير كافٍ بسبب عدم توفر الترتيبات والشروط اللازمة للتوفيق بين أدوات السياستين.

توصلنا **لصحة هذه الفرضية** فاستقلالية بنك الجزائر كانت شكلية بالإضافة إلى عجز السوق المالي عن تمويل الاقتصاد الوطني وتزايد عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر.

✓ **الفرضية الرابعة:** والتي على أن التوسع المالي والنقدي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

صحة هذه الفرضية وذلك للأثر السلبي للمبالغ المنفقة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي على أداء السياسة النقدية، وبالتالي عدم قدرة السياسة النقدية على رقابة الكتلة النقدية في الاقتصاد.

❖ **النتائج العامة:**

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج، هي كالتالي:

1. يشترط في عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تمتع البنك المركزي للاستقلالية التامة، وتوفر سوق مالي نشط، بالإضافة إلى توازن الميزانية أو الحد من العجز، ووضع قيود على الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي.
2. يفسر التضخم بأسباب نقدية راجعة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، كما يرجع إلى عوامل حقيقية مرتبطة بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
3. يمكن أن يكون هناك تأثير متبادل بين السياستين تتوقف آثاره السلبية على السياسة الأضعف، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق الأهداف المتعلقة بها بفعالية.
4. اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية منذ بداية 2001 هادفة إلى تدعيم الطلب الكلي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.
5. ارتفعت المدخرات مع بداية 2001 في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع المالي للحكومة من خلال تدعيم الأجور وسياسات التشغيل المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
6. عرضت معدلات التضخم ارتفاع طول فترة الدراسة وعجز السياسة النقدية بأدواتها التقليدية والمستحدثة على التحكم في الأسعار في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
7. عدم توفير شروط وترتيبات التنسيق في الجزائر حال دون التوفيق بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية.
8. تمثلت أسباب التضخم في الجزائر أساسا في تزايد الإنفاق العام في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف (اقتصاد صناعي)، وتمويل مشاريع البنية التحتية ومناصب التشغيل المستحدثة كان بموارد مؤقتة خاضعة للانخفاض في أي وقت.

❖ الاقتراحات:

من خلال معالجة الموضوع يمكن اقتراح ما يلي:

- 1- رد الاعتبار لبنك الجزائر ومنحه الاستقلالية في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، كما يجب وضع حدود للاقتراض الحكومي المباشر والذي كان من أسباب ظهور الضغوط التضخمية.
- 2- ترشيد الإنفاق العام وذلك من أجل الحد من عجز الموازنة لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة في ظل عدم توفر شروط عمل المضاعف.

3- وضع حدود للاستيراد وتجنب التضخم المستورد، وكذا وضع حدود للممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين والمستوردين.

4- تفعيل نشاط بورصة الجزائر وتبني المالية الإسلامية في التعاملات في الاقتصاد الجزائري

5- تشجيع الصادرات لبعض المنتجات غير قطاع المحروقات.

❖ آفاق البحث:

لا يمكن الإلمام بموضوع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والتضخم في دراسة واحدة، وبالتالي نقدم آفاق البحث التالية:

1- الآثار التبادلية للسياستين المالية والنقدية وانعكاساتها على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

2- آثار زيادة الواردات على التضخم المحلي وميزان المدفوعات في الجزائر.

3- المالية الإسلامية كبديل لاستقطاب الكتلة النقدية في القطاع غير الرسمي ودورها في تشجيع الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري.

4- تحليل فائض الطلب عن العرض وأثره على باقي متغيرات مربع كالدور.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. أحمد عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2. بن علي بلعزوز وأمحمّد محمدي الطيب، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
3. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
4. بوطيبة فيصل، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
5. البياتي طاهر فاضل وسماره ميرال روجي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
6. الجنابي هيل عجمي جميل، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
7. الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
8. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - الجزء الثاني -، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
9. الخيكاني نزار كاظم والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
10. دعيس إسماعيل محمد، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. الربيعي رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
12. السريتي السيد محمد أحمد ونجا علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008.
13. السيد علي عبد المنعم والعيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

14. الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.
15. شهاب مجدي، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
16. عبدالرحمن اسماعيل وعريقات حري، مفاهيم ونظم اقتصادية -التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
17. عناية حسين غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
18. غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
19. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
20. كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دن، سوريا.
21. لطرش الطاهر، -الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
22. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية -البنوك التجارية- البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
23. مراد محمد حلمي، مالية الدولة، مصر.
24. الموسوي ضياء مجيد، إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
25. الوادي محمود حسين وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

❖ الأطروحات

1. بقاط حنان، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2007/2006.
2. بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

3. الجلال أحمد محمد صالح، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
4. خطاب عصام السيد علي، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2004.
5. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
6. دهشان أحمد إبراهيم محمد متولي، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغيري التضخم وسعر الصرف في مصر "دراسة مقارنة"، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.
7. ساعد رقيق، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990-2005، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
8. شلوفي عمير، التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية "حالة الجزائر 1980-2011"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2013.
9. كشيبي حسين، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.
10. موساوي سليم، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
11. نوبس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 . 2011، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014/2013.
12. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016/2015.

❖ المقالات

1. بديسي فهيمة وسرارمة مريم، أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري - إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائر - مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، ديسمبر 2017.
2. بلال بوجمعة وملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، جامعة أدرار.
3. بلعيدي محمد، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جوان 2012.
4. حاكمي بوحفص وعقبي لخضر، ميزان المدفوعات وأثره على التجارة الخارجية، جامعة وهران.
5. حيدوشي عاشور وميلود عيل، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017.
6. دداش آمنة وبشني يوسف، أهمية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 08، 2018.
7. شلوف فريدة، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.
8. شلوف فريدة، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017.
9. صلاح محمد، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.
10. عبد اللطيف عماد محمد علي، الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 3917.
11. عمروش شريف، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية كجامعة البلدية 2، العدد 15، ديسمبر 2016.
12. كمال منى، الإطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، من على الموقع <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html>، تم الاطلاع يوم 03 أبريل 2019 على الساعة 14:03.
13. مرغاد لخضر وكزيز نسرين، آليات تمويل وعلاج الموازنة العامة للدولة في الجزائر -دراسة تحليلية 2017/2001 -، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47، جوان 2017.

14. يوسفات علي، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث العدد 11، 2012.

❖ المداخلات

1. صالحى ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 الجزء الأول، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

2. قروف محمد كريم، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2012، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 الجزء الثاني، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

❖ التقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

❖ النشرات الإحصائية

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 6، مارس 2009.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، ديسمبر 2012.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 41، مارس 2018.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، جوان 2018.
5. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 43، سبتمبر 2018.
6. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018.

❖ القوانين والأوامر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 2003/08/26.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، 2010، المادة 35، الفقرة 01.
3. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.

❖ المواقع الالكترونية

1. تقرير البنك الدولي حول الجزائر متوفر على الموقع:
<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chrt>
2. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html>
3. <http://www.ons.dz/>
4. <http://www.sgbv.dz/ar/>
5. <https://www.bank-of-algeria.dz/>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص:

هدفت الدراسة إلى إبراز الجوانب النظرية للتضخم والسياستين المالية والنقدية وكذا عملية التنسيق بينهما، كما هدفت الدراسة إلى الإحاطة بمتغيرات الموضوع في الاقتصاد الجزائري من خلال محاولة التعرف على الأسباب الفعلية لارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى الإلمام بالسياسات المالية والنقدية المطبقة طيلة فترة الدراسة وكيفية تأثيرها على الأسعار، وهدفت الدراسة أيضا للوقوف على واقع التنسيق بين السياستين والآثار المتبادلة بينهما وانعكاس هذه الآثار على المستوى العام للأسعار.

وتوصلنا من الدراسة النظرية إلى أن هناك أسباب حقيقية وأخرى نقدية لارتفاع الأسعار؛ تتعلق الأولى بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وتتعلق الثانية بزيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، كما توصلت أيضا إلى أن عملية التنسيق بين السياستين لها شروط وترتيبات أهمها استقلالية السلطة النقدية وتطور الأسواق المالية المحلية، بالإضافة إلى توازن الميزانية والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي، كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن التضخم في الاقتصاد الجزائري يرجع إلى عوامل نقدية؛ وهذا ما أكده مؤشري الاستقرار النقدي والإفراط النقدي، ويرجع أيضا إلى عوامل حقيقية سببها زيادة الطلب الكلي وهذا ما أكده مؤشر فائض الطلب، وأن السلطة المالية تتمتع بالهيمنة داخل الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال الآثار التي تركها التوسع المالي على أداء السياسة النقدية، وبالتالي عدم نجاح عملية التنسيق بالإضافة إلى ضعف تمويل الاقتصاد من طرف بورصة الجزائر وتنامي ديون الحكومة اتجاه بنك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية، التنسيق، ارتفاع الأسعار.

Abstract:

The study aimed at highlighting the theoretical aspects of inflation and the financial and monetary policies as well as the coordination process between that as instruments of economic policy which have the same final objectives. The study aimed also to see the topic variables in the Algerian economy by trying to identify the actual reasons for high inflation as well as the financial and monetary policies applied as well as the financial and monetary policy during the period of study and how it affects prices. The study also aimed to find out the reality of coordination between the two policies and the mutual effects between them and the reflection of these effects on the general level of prices.

The study concluded that there are real and monetary reasons for the rise in prices. The first relates to the increase in aggregate demand for the total supply. The second relates to the increase in the size of the monetary mass in the economy. It also concluded that the coordination between the two policies has conditions and arrangements, in mainly the independence of the bank of Algeria addition and the development of the local financial markets. to the balance of the budget and the reduction of direct government borrowing from the Central Bank. The applied study concluded that inflation in the Algerian economy is due to monetary **factors**. This as confirmed by the index of monetary stability and the index of over-**cash**, The study also found that the financial authority enjoys dominance with in the Algerian economy through the effects of financial expansion on the performance of monetary **policy**, and therefore the absence of the condition The independence of the Bank of Algeria for the success of the coordination process in addition to the poor financing of the economy by the Algerian Stock Exchange and the growing government debt to wards the Bank of Algeria.

Keywords: inflation, fiscal policy, monetary policy, coordination, price hikes.